تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية
دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامى

للدكتور محمد سعيد ناحى الغامدى(*)

مقدمـــة:

إن الاهتمام بالقطاع الخاص ودوره الفعال في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وقيامه بالدور المأمول قد واكب مسيرة التخطيط التنموى في السعودية، يشهد لذلك كافة الخطط التنموية التى نفذت من بداية السير بخطى ثابتة وقوية من خلال تنفيذ الخطة الأولى (١٣٩٠- ١٣٩٥هـ) حتى نهاية الخطة الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ) أو الخطة التى نحن بصددها في العصر الحاضر، وقد مضى منها حوالى ثلاث سنوات، وما ذلك إلا لإيمان القيادة الحكيمة في هذه البلاد- أعزها الله- بأن النشاط الاقتصادى يجب أن يكون حرا مع قيام الدولة بالدور الإشرافي والتوجيهى.

ولا غرابة في ذلك فالمملكة العربية السعودية تتخذ من الشريعة الإسلامية منهجاً ونظام حكم وحياه، ولذلك ترقى بفاعليات القطاع الخاص وتهيئ لها السبل الاقتصادية والاجتماعية وتدعمها بالكثير من الحوافز المادية والمعنوية التى تسهل كثيراً من قيام ذلك القطاع بدوره المطلوب، وتعينه على تحقيق أهدافه الرئيسية من ربح وسمعة ومركز مالى ومبيعات... الخ، في صورة متوازنة، تتكامل فيها الأدوار الفنية بين الدولة والقطاع الخاص لتحقيق أقصى العوائد الاقتصادية والاجتماعية وصولا إلى هدف غاية في الأهمية تركز عليه

(*) أستاذ الاقتصاد الإسلامى المساعد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى

الخطط التنموية، وهو الوصول برفاهية المواطن إلى المستوى اللائق في ضوء الضوابط التى يمليها علينا شرعنا الحكيم في هذا المجال وهو هدف إستراتيجي تضمنته كافة الخطط التنموية(١).

وعليه فإن الاهتمام بتحقيق ذلك يتم من خلال إعطاء القطاع الخاص وزن نسبى في مسيرة تنفيذ الخطط الاقتصادية حتى يسير في ركابها، وفق أهدافه وما تأمل الدولة في تحقيقه مع قيامها بأعباء ضخمة مالية ومعنوية في سبيل ذلك، ومنها إنشاء قاعدة ضخمة من رأس المال الاجتماعى ممثلاً في الطرق والكبارى والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه المالحة والسنترالات والمرافق الحكومية الأخرى، وكافة ما يتعلق بالبنية الأساسية وهى التمهيد لتحقيق أية تنمية يرجى لها النجاح.

إن تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية الاقتصادية، قد واكب أول خطة اقتصادية نفذتها الدولة، وتزايد الاهتمام حتى بات التركيز واضحاً أثناء رسم الخطط التنموية اللاحقة، وما ذلك إلا لتطبيق معطيات النظام الاقتصادى الذى يقضى بأن يكون النظام الاقتصادى حراً يمارسه الأفراد (القطاع الخاص) وتقوم الدولة بمراقبته وتوجيهه وحفزه، لأن دور الدولة في الإسلام لا يتوقف على مجرد الوظيفة الاقتصادية، بل هناك وظائف أهم وأعمق على رأسها الوظيفة العقدية، ونشر العبادة الحقة الصحيحة للبارى جل وعلا، وحفظ الأمن والأمان في ضوء معطيات الخلافة الإنسانية وتوجيهاتها وهو هدف رئيسى للقيادة الرشيدة.

(١) انظر على سبيل المثال، "وزارة التخطيط"، خطة التنمية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ) ص٢٨.

من أجل ذلك تضافرت الجهود بين الدولة ممثلة في قطاعها العام وبين فعاليات القطاع الخاص، وبدأ ذلك واضحاً من خلال الخطط التنموية، ومن خلال انعكاس ذلك على مجلس الغرف التجارية والغرف الصناعية التجارية.

على أن زيادة التركيز مكنت القطاع الخاص من القيام بالمزيد من الاجتماعات والندوات والمؤتمرات لتلاقى أفكار الفعاليات المشكلة له، ولتعميق مفهوم الاستثمار الداخل، وجذب الأموال المهاجرة، والاستفادة الكاملة من المزايا الكبيرة التى تقدمها الدولة له، من خلال الحوافز المادية المتمثلة في منح التراخيص بشروط ميسرة، وتقديم المكان بأجور مخفضة للغاية ولسنوات طويلة جداً، مع تخفيض التعرفة المتعلقة بالماء والكهرباء والحصول على قروض ميسرة أنشأت الدولة مصارف متخصصة لها كصندوق التنمية الزراعية، وصندوق التنمية الصناعية.. الخ وما ذلك إلا غيض من فيض، ولعل هذا هو سر نجاح الدولة في تفعيل قطاعها الخاص.

وفي تدعيم ذلك تحدث خادم الحرمين الشريفين عن أهمية دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة فقال: (القطاع الخاص هو الركن الأساسى للدولة، الدولة لا تستطيع أن تعمل كل ما يمكن أن يعمل، فمهمة الدولة بالواقع توجيهه، الدولة لا تريد أن تكون مالكه لأى شيئ، الدولة تريد أن يكون المواطن هو المالك لكل شيئ حتى يستطيع أن يدبر أموره بنفسه)[1].

(١) من كلمة خادم الحرمين الشريفين، المؤتمر الثانى لرجال الأعمال السعودين (أبها ٥- ٧ رجب ١٤٠٥هـ الموافق ٢٦- ٢٨ مارس ١٩٨٥م). أنظر: وزارة التخطيط، ندوة دور القطاع الخاص في التنمية (٩- ١١ جمادى الأولى ١٤٠٩هـ الموافق ١٨- ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨م) ص٢٠.

وتؤكد أيضاً- معطيات الخطط الخمسية ذلك، فالقطاع الخاص هو محور النشاط الاقتصادى في المملكة العربية السعودية ولأهمية دوره قامت الدولة بالدور الريادى في توجيه وتنفيذ الاقتصادية من خلال الخطط التنموية، فأنشأت البنية التحتية (التجهيزات الأساسية)، وظل تمكين القطاع الخاص من الإسهام في عملية هدفاً دائماً، وبالانتهاء من مرحلة التجهيزات، وتزايد الحاجة إلى حفز جهود وتنويع قاعدة الاقتصاد الوطنى، أصبح العمل على دعم القطاع الخاص، وتقوية دوره أكثر إلحاحاً، وبالتالى أكدت الخطة الرابعة على ضرورة تقوية ذلك الدور للقطاع الخاص على حين أصبح ذلك محوراً أساسياً من محاور الخطة الخامسة(١).

وفي مكان آخر من كتاب الخطة الخامسة نجد التركيز على أن من المتطلبات الأساسية لتحقيق اقتصاد متقدم ومتكامل زيادة مساهمة القطاع الخاص وعلى نحو واسع في مجالات التنمية الاقتصادية، لقد بدأ القطاع الخاص ومنذ فترة في الاتجاه إلى مجالات وفرص عمل أكثر اتساعاً، وممارسة نشاطات لا تتصل بمجالات الإنفاق الحكومى وتوزيعه، وعليه فإن فعاليات القطاع الخاص ستتطور بخطوات سريعة كلما تطورت أساليب القدرات الإدارية والإنتاجية والتسويقية إضافة إلى زيادة تحسين المناخ والقدرات التنافسية للقطاع الخاص، علاوة على ذلك فإن الدولة ستحث القطاع الخاص على القيام بدور فعال في بعض المجالات التى تضطلع فيها بالدور الأساسى حالياً، مثل المرافق والنقل وبعض الخدمات الحكومية(٢)، وكل ما سبق يجسد أهمية هذا الموضوع وجدارته بالبحث والتحليل والدراسة.

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ) ص٤٥.
(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ) ص٥٣.

منهج البحث:

يقع هذه البحث في إطار البحوث التطبيقية، التى تتوخى دراسة أوضاع حدثت بالفعل، ولذا فإن من المناسب لمثل هذه الدراسات استخدام مناهج عدة تعين معاً على تدقيق المحتويات الاقتصادية التى تم العمل بها من خلال الواقع، وما نجم عند تطبيق الخطط التنموية المختلفة.

وعليه فقد استخدم البحث كل من المنهج الوصفى في دراسة وعرض القضايا الاقتصادية المتعلقة بالخطط الاقتصادية المختلفة، وتداخل ذلك منع المنهج المسحى في دراسة الواقع، من خلال المعلومات، والبيانات، والإحصائيات الصادرة عن الجهات الرسمية.

هدف البحث:

يتوخى هذا البحث دراسة وتحليل مسيرة تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، والكشف عن توافق ذلك مع معطيات النظام الاقتصادى الإسلامى في وضعه المؤسساتى العام، من خلال تتبع الخطط التنموية السعودية، وإبراز الدور الذى ترسمه الدولة للقطاع الخاص، ليتبوأ المكانة الاستراتيجية الهامة في عملية التنمية الاقتصادية.

وأخيراً فقد تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وعدة مباحث، وخاتمة تتضمن أهم النتائج التى خرج بها البحث، والتوصيات التى يأمل في تحقيقها.

تمهيد

التخطيط السعودى هيكله وتطوره

تطبيق المملكة العربية السعودية الشريعة الإسلامية في شتى مناحى الحياة، وتعمل مؤسساتها المختلفة وفق المنهج الإسلامى القويم بما في ذلك الجانب الاقتصادى وتقوم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن هذا الإطار في أهدافها وسياساتها وأدواتها المختلفة الأمر الذى مكن المملكة من الاستفادة المثلى من معطيات هذا المنهج وأهمها الشمول والتوازن ورفع مستويات المعيشة وتحسينها بصفة مستمرة، ودعم وحفز المبادرات الفردية، وفق منهج فريداً استطاع في فترة وجيزة تفادى الجوانب السلبية التى عانت منها مناهج التنمية الوضعية في الكثير من الدول الإسلامية، كالبعد عن الشمول والتوازن، والإسراف في استغلال الموارد الطبيعية، وارتفاع الأسعار، وتجاهل الضمان الفنى[1].

وعليه فإن أداة التنمية الأولى في الاقتصاد السعودى، وهى التخطيط، قد اعتمدت على بناء الإنسان السعودى، وتحقيق طموحاته، وتحسين مستوى معيشته على اعتباره هدف التنمية وصانعها وفق الشمول القطاعى، والتوازن الإقليمى، مرتكزة على القيم الإسلامية والحرية الاقتصادية والمبادرات الفردية في تحقيق أهدافها.

ويظهر الشمول في كافة الخطط الشمولية حيث كانت أهداف التنمية فيها تتضمن ثلاثة أبعاد وهى: البعد الاقتصادى؛ ويحتوى على تنمية التجهيزات الأساسية، والصناعات الأساسية، والزراعة، والبعد الاجتماعى؛ ويتضمن

(١) وزارة التخطيط، الخطة الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ)، ص٣٧.

الاهتمام برغبات الأفراد وطموحاتهم، فتوسع التعليم المجانى، والتدريب وتوفرت الخدمات الصحية المجانية، والخدمات الاجتماعية المتنوعة، وتوسع أيضاً الإسكان من خلال الحوافز الممثلة في القروض الميسرة المخصصة له، أما البعد التنظيمى؛ فقد أحدث تغييرات إلى الأفضل في مسيرة التنظيم الإدارى، والنظم المختلفة، مع مراعاة الأنظمة واللوائح لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية(١).

إن مسيرة التخطيط التنموى في المملكة العربية السعودية، قد تطورت تطوراً هائلاً منذ الخطة الأولى (١٣٩٠- ١٣٩٥هـ) حتى الخطة السادسة (١٤١٥- ١٤٢٠هـ)؛ فالخطة الأولى بدأت متواضعة في حجمها، حيث تم إنفاق حوالى (٧٨ بليون ريال) معظمها على تطوير التجهيزات الأساسية، والخدمات المطلوبة، أما الخطة الثانية فقد تجاوزت ذلك بتسعة أضعاف، حيث بلغ حجم استثماراتها (٦٥٨ بليون ريال) وترسخت فيها السمات الأساسية للتنمية السعودية، مع زيادة الاهتمام بالتجهيزات الأساسية، والخدمات، والمساكن بشكل كبير، وتطور الأمر في الخطة الثالثة إذ تحركت في اتجاهات مختلفة لدفع عملية التنمية، فركزت على استكمال التجهيزات الأساسية، وتوجيه المزيد من استثمارات الدولة نحو القطاعات الإنتاجية لتحقيق المزيد من الإنتاج، مع الاستمرار في تنمية القوى البشرية، واستطاع القطاع الخاص بدعم من الدولة أن يستثمر في القطاعين الزراعى والصناعى باستخدام فنون إنتاجية حديثة، ومساحات زراعية واسعة أدت إلى إعطاء دور هام لقطاعى الزراعة والصناعة

(١) وزارة التخطيط، الخطة الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ)، ص٣٧.

في الاقتصاد السعودى، مع تقليل الاعتماد على النشاط الحكومى وقطاع النفط[١].

أما الخطة الرابعة فقد تركز محور الاهتمام فيها على الاستمرار في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتشجيع النمو في القطاع الخاص غير النفطى، وتوسعه نطاق الخدمات الحكومية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وفي الخطة الخامسة تم إعطاء أولوية قصوى لدور القطاع الخاص والسياسات المعينة على ذلك لتنويع القاعدة الإنتاجية، والتركيز بصورة متزايدة على المبادرات الجديدة، فضلاً عن تعزيز قطاع القوى العاملة بهدف زيادة سرعة عملية السعودة، وتحسين مستويات الخدمات الاجتماعية عموماً، ومع تأكيد الخطة السادسة على تعزيز وتوسيع أهداف التنمية الرئيسية للخطط السابقة، فإنها ستعمل على زيادة إسهام القطاع الخاص في توفير الفرص الوظيفية، من خلال السعودة، وتنويع القاعدة الإنتاجية، وإقامة تجهيزات أساسية جديدة، وتحقيق معدلات نمو مناسبة، وتحسين الخدمات الاجتماعية، وزيادة دخل الفرد[٢].

حاصل الأمر أن اعتماد القيم الإسلامية عموماً، وتوخى المنهج التنموى الإسلامى بصورة خاصة قد أكسب الخطط السعودية معطيات ذلك المنهج؛ وهى تحقيق الشمول والتوازن، وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتحسين مستويات المعيشة بصفة مستمرة؛ ومشاركة القطاع الخاص في تنفيذ الخطط التنموية، وتكامل دوره مع دور الدولة من خلال الحوافز المادية والمعنوية، ولا غرابة في ذلك فالتخطيط التنموى السعودى يجمع بين التوجيه للقطاع العام والتأشير

(١) وزارة التخطيط، الخطة الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ)، ص٣٨، ٣٩.
وزارة التخطيط، الخطة السادسة (١٤١٥- ١٤٢٠هـ)، ص٤٣، ٤٤.
(٢) وزارة التخطيط، الخطة السادسة (١٤١٥- ١٤٢٠هـ)، ص٤٤- ٤٦.

للقطاع الخاص، وهذا ما يتوافق مع منهجية التخطيط التنموى في الاقتصاد الإسلامى، وينسجم تماماً مع معطيات النظام الاقتصادى في وضعه المؤسساتى العام، وفيما يتعلق بالحرية الاقتصادية وفق الضوابط الإسلامية بصورة خاصة[١].

(١) انظر محمد سعيد الغامدى، التخطيط للتنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منه، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٢هـ، ص٣- ٢٦.

المبحث الأول

الأسس الحاكمة للاقتصاد الإسلامى

الاقتصاد الإسلامى مبنى وفق إطاره العام على مجموعة من الإستراتيجيات الهامة، التى تحدد في مجموعها شكله وطبيعته في الأبعاد المختلفة، وهذه الاستراتيجيات تتفرع إلى قواعد أو أسس، وخصائص أو سمات، ومبادئ أو مؤسسات، تعد في نهاية الأمر أسس حاكمة له.

فالقواعد يمكن تركيزها في قاعدة العقيدة (التوحيد)، وقاعدة الأخلاق، وقاعدة الثواب والعقاب، وقاعدة الحل والحرمة.

فالعقيدة التى ينبع الاقتصاد الإسلامى ويرتكز عليها عقيدة التوحيد الخالصة من مناهلها الصافية واعتبارها موجها رئيسياً لسائر النشاطات الاقتصادية الإسلام، إذا قصد بها وجه الحق تبارك وتعالى، لأنها- العقيدة- عنصر أساسى من عناصر الاقتصاد الإسلامى، لتحقيق البركة والربح في ضوء ضوابط العدل، وبما يفيد التلازم العضوى الشديد بينه وبين العقيدة الإسلامية السمحة[1]، قال تعالى: **{وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ**

(١) للتفصيل انظر: محمد المبارك، نظام الإسلام (الاقتصاد مبادئ وقواعد) دار الفكر: بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ)، ص٢٠ وما بعدها.
- د/ مصطفى الهمشرى، النظام الاقتصادى في الإسلام، دار العلوم: الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ، ص١٢ وما بعدها.
- د/ محمد حسن أبو يحي، اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة، دار عمان: عمان، ط١، ١٤٠٩هـ، ص٢٥ وما بعدها.
- د/ أحمد العسال و د/ فتحى عبد الكريم، النظام الاقتصادى في الإسلام (مبادئه وأهدافه)، مكتبة وهبة: القاهرة، ط٣، ١٤٠٠هـ، ص٢٠.
- د/ محمد منذر قحف، الاقتصاد الإسلامى، دار القلم: الكويت، ط١، ١٣٩٩هـ، ص١٩.

<=

مَخْرَجًا۞وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ}[1]، على أن هناك العديد من الأسس العقائدية التى يرتكز عليها الاقتصاد الإسلامى؛ كالتسخير، والانتفاع، والاستخلاف، والوسائلية، والمكانة، والمسئولية، والعمومية فضلاً عن أسس الملكية، والعدالة التوزيعية[2].

أما الأخلاق والقيم فهى عنصر أساسى فاعل ومحرك لاتجاهات النظام المختلفة، ومتغيراً داخلياً في آليته في الإسلام، وأداة لتعزيز الرقابة الذاتية للسلوك الإنسانى، بخلاف الأمر في الاقتصاديات الوضيعة التى تفصل الاقتصاد عن الأخلاق وتجسده في صورة العلم بتبنى هذه الخرافة فائدة التشويه الحقيقى للاقتصاد في جوانبه الوضعية[3]، ويتشكل هذا الجانب من مجموعة من الصفات النبيلة؛ كالصدق، والأمانة، والإخلاص، والتراحم، والوفاء، والعدالة، والسخاء، وسعة الأفق، والحلم، والصبر، والشجاعة، والأناة،

=
- زيد محمد الرمانى، خصائص النظام الاقتصادى في الإسلام، كتاب شهرى يصدر عن رابطة العالم الإسلامى: مكة المكرمة، السنة الخامسة عشر، رجب، ١٤١٧هـ، العدد (١٧٥)، ص٢٠.

(١) سورة الطلاق، الآيتان ٢، ٣.

(٢) زيد محمد الرمانى، خصائص النظام الاقتصادى في الإسلام، مرجع سابق، ص٢٤.
- محمد سعيد الغامدى، التخطيط للتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، جـ١، ص٤٢ وما بعدها.
- د/ حسن العنانى، خصائص إسلامية في الاقتصاد، المعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الإسلامى، بدون رقم أو تاريخ، ص٢٥.

(٣) د/ عبد الحميد الغزالى، حول المنهج الإسلامى في التنمية الاقتصادية، دار الوفا: المنصورة، ط١، ١٤٠٩هـ، ص٩.
- د/ حسن العنانى، خصائص إسلامية في الاقتصاد، مرجع سابق، ص١٠٦.

والسماحة، والالتزام بما هو مشروع من النشاطات الاقتصادية، والمحافظة على الثروة عموماً، وإنفاق المال حباً في الله وطمعاً في ثوابه[١]، ولما سبق أدلة موفورة مشهورة تغنى شهرتها عن ذكرها، ومعظمها من الأمور التى يجب أن يعلمها المسلم من الدين بالضرورة.

أما الثواب والعقاب فيضفى على المسلم رقابة ذاتية فيتوجه بكافة أعماله ونشاطاته المختلفة، إلى الحق تبارك وتعالى متجاوباً مع أوامره المختلفة ومتجها إليه في كل أحواله طمعاً في ثوابه، وخوفاً من عقابه، قال تعالى: **{فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَه۝وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَه}**[٢]، وقوله سبحانه: **{بَلْ الإِنسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ}**[٣].

وللحل والحرمة أثر عميق في تحديد طبيعة وهيكل النشاط الاقتصادى في الإسلام، يستمد من قاعدتى العقيدة والثواب والعقاب، إذ أن هناك بمقتضى شريعة الإسلام دوائر للحلال وأخرى للحرام توجه الاقتصاد الإسلامى والقائم على نشاطاته، فينمى الحلال ويستفيد منه، ويبتعد عن الحرام فلا يزكيه، لأن في الحلال إعمار للكون ومعطياته، وفي الحرام إفساد لكل شيء، وفي هذا يقول سبحانه: **{وَيُحِلُّ لَهُمْ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمْ الْخَبَائِثَ}**[٤].

وفيما يتعلق بمؤسسات (مبادئ) الاقتصاد الإسلامى فإننا نجدها تتجسد في مؤسسة الملكية، وكون كل من الملكية العامة والخاصة أصل وليس

(١) د/ محمد حسن أبو يحي، اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة، مرجع سابق، ص٣٧.
- د/ محمد فاروق النبهان، أبحاث في الاقتصاد الإسلامى، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ، ص٢٣.
(٢) سورة الزلزلة، الآيتان ٧، ٨.
(٣) سورة القيامة، الآية رقم ١٤.
(٤) سورة الأعراف، الآية رقم ١٥٧.

استثناء، كما هو الحال في النظم الوضعية، التى تطالعنا مرة بأصالة الملكية العامة، ومرة أخرى بأصالة الملكية الخاصة، ومؤسسة الحرية الاقتصادية المعتدلة، والمتوازنة، والمنضبطة بقواعد الاقتصاد الإسلامى التى نستقرئها من كتاب الله العزيز، ومن السنة النبوية المطهرة خلافاً لما هو عليه الوضع في الاقتصاديات الوضعية التى تركت الحرية مطلقة في بداية تشكل النظام الرأسمالى، ثم عمدت إلى تغييرها من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية تتيح للدولة التدخل في الحياة الاقتصادية بصورة غير مباشرة، أو نجد النظام الاشتراكى في تدخليته المطلقة، وتعسفه في استخدام الحق حتى بات في ذمة التاريخ، وهذا لا يعنى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في الإسلام، ولكن ضمن الإطار الذى رسمته الشريعة الإسلامية، وبما يكفل تصحيح الخلل الناجم عن تجاوزات الحرية الاقتصادية(١)، كل ذلك في إطار سوق إسلامية قائمة على المنافسة الشريفة بين كافة الفعاليات الاقتصادية يمقت فيها الاحتكار، أو الممازجة بينه وبين المنافسة بما يعنى عدم تحكم بائع أو مشترى في سعر السلعة(٢).

على أن ما يجب ذكره والتنويه إليه، أن النظام الاقتصادى الإسلامى فريد في نوعه متميز في صفاته خاص- إلى حد ما- في أهدافه، ووسائله التى يستطيع من خلالها أن يحقق تلك الأهداف، وما ذلك إلا لأنه نظام ربانى من

(١) للتفصيل انظر: عبد الله الثمالى، الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادى في الإسلام، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ، ص٨٨- ١٠٠.
(٢) د/ عبد الحميد الغزالى، حول المنهج الإسلامى في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٨١، ٨٢.

لدن حكيم خير لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، حتى أننا لنجد التميز الكامل لنظامنا عند عرضه على معايير تقويم النظم الاقتصادية والتى يسجل قصب السبق فيها لنظام وضعى دون آخر(١)، أما نظامنا الفريد فيزمع على تحقيق تلك المعايير في مجموعها، يسعى إلى زيادة الإنتاج وفق قواعد الحل والحرمة، ويعمل على تحقيق الكفاية الاقتصادية حركية وساكنة، ويعظم استخدام الموارد الاقتصادية استخداماً أمثل، ويحترم إلى حد كبير سيادة المستهلك ويحافظ على البيئة، ويعمل على صيانتها، ويشدد على تحقيق التكافل الاجتماعى في شعور الفرد بالأمان داخل المجتمع المسلم، ويعمل على أعمار الكون وتنميته بكافة الوسائل المعينة على ذلك، ويحافظ على التوازن الاقتصادى بشتى مضامينه، فضلاً عن عدالته التوزيعية، وكفالة الحريات الاقتصادية في ضوء التعاليم الشرعية، يحوى كافة العوامل السابقة عقيدة إسلامية صافية تسمو بالإنسان إلى الحد الذى يعلم فيه قدرة الحق تبارك وتعالى وعظمته.

ويتواصل الحديث فيما يتعلق بمعطيات الاقتصاد الإسلامى، حتى نصل هنا إلى تحديد ذاتيته من خلال سماته (صفاته) التى ينفرد بها، والنابعة من كتاب الله وسنة نبيه، لأن الشريعة الإسلامية نظام كامل شامل، وتتركز تلك الخصائص في الجمع بين المصلحتين العامة والخاصة، فلا إهدار لمصلحة على حساب أخرى، منشأ ذلك ومرتكزة العدل والتوازن سمة الإسلام الهامة

(١) مثال ذلك تفوق النظام الرأسمالى في الوفرة في الإنتاج أو في احترام سيادة المستهلك وإخفاقه في الاهتمام بالبيئة أو عدالة توزيع الدخل.
- انظر: د/ محمد حامد عبد الله، النظم الاقتصادية المعاصرة، عمادة شئون المكتبات بجامعة الملك سعود: الرياض، ط١، ١٤٠٧هـ، ص٩.

تحقيقاً لقوله تعالى: **{وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا}**(١)، فالدين كله بنى على هذه الوسطية، والعدل، والتابع لهذا الدين يجب وبلا مراء أن ينصبغ بهذه الصبغة ويقتفى أثرها، مع إمكانية إعمال القاعدة الفقهية (فَحمّل الضرر الخاص لدفع ضرر عام)، كلما احتجنا إلى ذلك في ضوء العدل والوسطية طالما تعارضت المصالح(٢)(٣).

أما خاصية الوفرة(٤) في الموارد الاقتصادية، فهى من رحمه الله لبنى البشر أن هيأ لهم من الأسباب، والوسائل ما يكفل تحقق هذا المعنى، لأن الله خلق الخلق، وتكفل برزقهم بقوله سبحانه: **{وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا}**(٥) وجعل تلك الموارد مما يتوصل إليه بالعمل والكد والكدح،

(١) سورة البقرة، الآية رقم ١٤٣.
(٢) هذا خلافاً لما هو عليه الوضع في النظم الوضعية التى تسعى حينا إلى تمجيد مصلحة الفرد كما هو حال الرأسمالية، أو تمجيد مصلحة المجتمع كما هو حال الاشتراكية، وللتفصيل انظر: د/ أحمد العسال و د/ فتحى عبد الكريم، النظام الاقتصادى في الإسلام، مرجع سابق، ص٣١.
(٣) نستطيع استظهار بعض الأحاديث الدالة على ذلك، كنهي الرسول ﷺ عن الاحتكار مع تحقيقه لمصلحة خاصة لأجل المصلحة العامة، ونهيه عن تلقى الجلب والركبان للغرض نفسه وغير ذلك إنظر:
- زيد الرمانى، خصائص النظام الاقتصادى في الإسلام، مرجع سابق ص٤٧.
- د/ محمد حسن أبو يحي، اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة، مرجع سابق، ص٤٦.
(٤) يتلازم هذا الأمر مع دراسة المشكلة الاقتصادية، إذ ينظر إليها في الرأسمالية على أنها ندرة الموارد المتاحة بالنسبة للحاجات الإنسانية، وفي الاشتراكية تناقض شكل الانتاج وعلاقات التوزيع، أما الإسلام فهو دين الوفرة والموارد متوفرة بما يفى حاجات الإنسان والأمر يعود إلى كسل الإنسان، وعجزه، وتجاوزه الحد في تقدير حاجاته المختلفة.
(٥) سورة هود، الآية رقم ٦.

وجعل العمل من أفضل ضروب العبادة يتحقق لصاحبه أجرى الدنيا والآخرة، وفي جماع ذلك يقول سبحانه: **{وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ}**(١) وقوله تعالى: **{وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ}**(٢)، وقوله تعالى: **{وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ}**(٣) ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (الأصل أن الله تعالى إنما خلق الأموال إعانة على عبادته لأنه إنما خلق الخلق لعبادته)(٤).

أما خرافة الندرة فمردها عجز الإنسان وكسله وتجاوزه الحد في تقدير حاجاته المختلفة، فضلاً عن عدم البحث عن تلك الموارد وتحسينها، وعدم استخدام المتوفر منها استخداماً أمثل(٥).

وفيما يتعلق بخاصية التوازن أو الجمع بين المادة والروح فنعلمها من كون الإسلام كنظام ومنهج متكامل للحياة جاء ليجمع في توازن دقيق بين الروح والمادة، وبين الآخرة والأولى، يقول عبد الله بن عمر (اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا، وأعمل لأخرتك كأنك تموت غداً)(٦) فلا إهمال لجانب على حساب

(١) سورة الحجر، الآية رقم ١٩.
(٢) سورة فصلت، الآية رقم ١٠.
(٣) سورة إبراهيم، الآية رقم ٣٤.
(٤) ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح والرعية، تحقيق: سيد محمد سعده، دار الأرقم: الكويت، ط١، ١٤٠٣هـ، ص٦٣.
(٥) د/ محمد عفر و د/ محمد الغامدى، أصول الاقتصاد الإسلامى، دار الفتح: القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ، ص٣٣ وما بعدها.
(٦) محمد الألبانى، سلسلة الأحاديث الضعيفة، المكتب الإسلامى: بيروت، ط٤، ١٣٩٨هـ، جـ١ ص٢٠.

آخر بل توازن يفضى إلى تحقيق خيرى الدنيا والآخرة، يقول الشيخ محمد عبده: (لقد ظهر الإسلام لا روحيا مجرداً ولا جسدانيا جامداً بل إنساناً وسطا بين ذلك)[١] وبما يعنى التكاملية الفنية، والترابط الوثيق بين الروح والمادة، بما يعنى عملاً جادا متقنا ومقوما حقيقيا، وتنمية متوازنة مبتغاة دينا وعملا[٢].

أما خاصية الجمع بين الثبات والتطور فتتم وفق تناسق فريد، إذ أن هناك مجموعة من الأصول والقواعد المنظمة للحياة الاقتصادية جاءت ضمن نصوص الكتاب العزيز والسنة المطهرة، وهناك جملة من الاجتهادات التى تتقيد بالأصول والقواعد الإسلامية وشروط الاجتهاد، وبما يتوافق مع الظروف المختلفة للمجتمعات الإسلامية زمانا ومكانا، وفي صدد ذلك يقول الشهيد سيد قطب: (إن مهمة الثبات هو ضبط الحركة البشرية والتطورات الحيوية فلا تمضى شاردة على غير هدى، مهمته وجود ميزان ثابت يرجع إليه الإنسان بكل ما يعرض له من تطورات)[٣].

وفي إلماحه سريعة موجزة نشير إلى مجموعة الخصائص العامة للنظام الاقتصادى الإسلامى، والتى يشترك فيها مع غيره وأهمها الواقعية، فالإسلام ينظر إلى الإنسان بصفة عامة نظرة واقعية متمشية مع قدراته ومواهبه غير مرهقة لطاقته، أو مكلفة له فوق ما يستطيع، قال تعالى: **{لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا**

(١) د/ حسن العنانى، خصائص إسلامية في الاقتصاد، مرجع سابق، ص١١٥.
(٢) د/ عبد الحميد الغزالى، حول المنهج الإسلامى في التنمية، مرجع سابق، ص١٧.
(٣) سيد قطب، خصائص التصور الإسلامى ومقوماته، دار الشروق: بيروت، ط٨، ١٤٠٣هـ، ص٨٨.

إلا وُسْعَهَا[١]، ويقول سبحانه: **{وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ}**[٢] والإسلام دين الواقع المجرد عن الخيال، دين العمل والإعمار والتنمية والإنتاج، دين يسمو بالعمل، وتكرس فيه جميع الطاقات البشرية مجهوداتها لإعمار الكون[٣]، وواقعية الاقتصاد الإسلامى تتحصل في أن يؤدى كل فرد دوره وأن يتحمل مسئولياته، وصولاً إلى المكانة التى توخاها الإسلام لهذه الأمة[٤]، عندما قال: **{كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ}**[٥]، فضلاً عن الإنسانية التى تستمد من عالمية الرسالة الإسلامية وكونها خاتمة الرسالات السماوية للناس كافة، قال تعالى: **{وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا}**[٦]، والاقتصاد كجانب لا ينفصل عن معطيات الشريعة الإسلامية الكاملة والشاملة يستجمع هذه الخاصية، وتبرز فيه من كونه لا يفرق في المعاملة بين فرد وآخر أو بين شعب وآخر، وتعاليمه لا تقتصر على المسلمين دون غيرهم، بل هى للناس جميعاً لأن الناس كلهم عباد الله[٧].

---

(١) سورة البقرة، الآية رقم ٢٨٦.
(٢) سورة الحج، الآية رقم ٧٨.
(٣) زيد الرمانى، خصائص النظام الاقتصادى في الإسلام، مرجع سابق، ص٦١.
- د/ محمود بابلى، خصائص الاقتصاد الإسلامى وضوابطه الأخلاقية، المكتب الإسلامى: بيروت، ط١، ١٤٠٨، ص٧٢.
(٤) د/ محمود بابلى، المرجع نفسه، ص٧٣.
(٥) سورة آل عمران، الآية رقم ١١٠.
(٦) سورة سبأ، الآية رقم ٢٨.
(٧) زيد الرمانى، خصائص النظام الاقتصادى، مرجع سابق، ص٦٤.
- د/ محمود بابلى، خصائص الاقتصاد الإسلامى وضوابطه الأخلاقية، مرجع سابق، ١٤٠٨هـ، ص٧٥.

وبعد فتلك أهم الأسس الحاكمة للاقتصاد الإسلامى منزهة عن الخطأ، صالحة لكل زمان ومكان فيها الغنى عن التسارع وراء إتباع النظم والوضعية، وفيها الضمان الأكيد لتحقيق أسباب الدنيا والآخرة وإعمارها، قال تعالى **{وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنْ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ}**(١).

(١) سورة الأعراف، الآية رقم ٩٦.

المبحث الثانى
دور القطاع الخاص في التنمية

القطاع الخاص بؤرة الاهتمام، وجهد العملية التنموية، ومحركها الرئيسى في الاقتصاد الإسلامى، ولعل التشابك الكبير بين فعاليات ذلك القطاع، والأسس الشرعية التى يجب أن يتوخاها، ويسير في فلكها تبرر تلك الأهمية.

لقد أثبت الدراسات الاقتصادية أن الاقتصاديات الوضعية، وبالتحديد الاقتصاديات الرأسمالية، والتى أعطت للقطاع الخاص من خلال هيكل الملكية الخاصة كأصل والعامة كاستثناء، قد أبعدت ذلك القطاع، عن تحقيق الكثير من الأهداف، التى يؤمل أن يقوم بها بناء على بعض المعايير الاقتصادية الفنية المعتبرة عند تقويم النظم الاقتصادية، إلى دخول النشاطات التى يتوفر فيها أقصى عائد اقتصادى ممكن، دونما الاهتمام بمصلحة عامة المجتمع، جريا وراء الحصول على أقصى الأرباح هدف المنتج الرئيسى في تلك الدول، وإن كان هذا تبرره سيادة المستهلك إلا أن ذلك القطاع، وهو يبحث عن تحقيق هدفه، جنح إلى نمط معين من السلع التى توصف بأنها كمالية مما ترتب عليه اختلال في توزيع الدخل القومى، استتتبع بالتالى ظواهر كالبطالة، والانحراف بشتى صوره وتفشى الجريمة، وعدم شعور الفرد بالأمان (اقتصاد الضمان الاجتماعى)، فضلاً عن إفساد البيئة وعدم الاهتمام بها، ومجافة كافة أنواع الكفاءة الاقتصادية فنية تعلقت بالاستخدام الأمثل أم استكاتيكية توصلت إلى التخصيص الأمثل للموارد، أم حركية توخت اكتشاف المزيد من الموارد الاقتصادية، وتحسين المعروض منها، مهتمة أقصى اهتمام برفع معدل النمو في الاقتصاد عامة، وفي جوانبه المادية فقط، وكأن حقيقة العالم تنحصر في

ماديته، الأمر الذى قاد بطريقة أو بأخرى إلى البعد عن الاستقرار الاقتصادى، وحدوث الكثير من التقلبات الاقتصادية كالأزمة النقدية، وأزمة الكساد العالمى في ثلاثينيات هذا القرن.

وفي المقابل نجد أن الاقتصاديات الاشتراكية ألغت إلى حد كبير المبادرات الفردية، وفق مقتضيات العناصر الدقيقة في نظامها الاقتصادى، وهو اعتبار الملكية العامة لأدوات الإنتاج الأصل في حين يستثنى من ذلك الأصل ما يعرف بالملكية الخاصة، وفي حدود ضيقة جداً، وهو ما ابتعد بكثير، وفق الخطط المختلفة للمتغيرات الكبرى للاقتصاد، عن السيادة، وعن خرافة العدالة في توزيع الدخل والثروة، وعن القيم الروحية الملغاة تماما، في حين افتقد ذلك النظام أيضاً، إلى الأبعاد النفسية في نظرته إلى الفرد، وكأنه مجرد من المشاعر، والأحاسيس الإنسانية.

ونحن هنا لا نعقد مقابلة بين النظام الاقتصادى الإسلامى، المنزه عن الخطأ، والمتفق والظروف المختلفة للمجتمعات، فذلك يحتاج إلى مزيد جهد، ولكنها إلماحه سريعة عن واقع النظم الاقتصادية المعاصرة في تركيزها على البعد، الذى نحن بصدده؛ وهو القطاع الخاص.

وتأسيساً على ما سبق نلحظ في أدبيات التنمية اتجاهين فيما يتعلق بتنفيذ العملية التنموية، أحدهما: يعطى دور أكبر للقطاع الخاص في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية بل ويجعله جهد العملية التنموية ومحركها الأساسى من خلال آلية السوق أو ميكانيكية جهاز الثمن، ويقوم على فلسفة الحرية الاقتصادية وهو الاتجاه الرأسمالى والآخر: يجنح إلى إعطاء الدولة وزن نسبى أكبر في قضايا التنمية الاقتصادية ويفعل هذا الدور أكثر من خلال أداة

التنمية الرئيسية حسب المنحنى الأيديولوجى ألا وهو التخطيط المركزى الشامل والملزم.. الخ، وهو حال الدول الاشتراكية سابقا.

والمملكة العربية السعودية، لا تتبع هذا الأسلوب، أو ذاك إلا وفق عقيدتها الإسلامية، وما يمليه الشرع الإسلامى الحنيف، من أصول ومبادئ مختلفة في الجانب الاقتصادى، فوجد النظام الذى يتسم عما تقدم بهويته الإسلامية، تخضع فيه كافة القضايا الاقتصادية للتعاليم الشرعية.

من أجل ذلك وانسجاماً مع ما سبق، ونظراً للدور الرائد للنشاط الاقتصادى الخاص، على اعتباره الأساس والقاعدة، وفق المنهج الإسلامى، الذى يقضى بذلك في ضوء حرية اقتصادية قوامها تحقيق المصالح المختلفة، وفق الأسس الشرعية، سعت الدولة إلى إعطاء القطاع الخاص دور أكبر في العملية التنموية، إيمانا منها بأن هذا الأمر هو الذى سيقود في نهاية الأمر إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في وضع يكاد يكون الفريد من نوعه، يبلغ ذروته عند النظر إلى تكامل الأدوار الاستراتيجية الفنية بين القطاعين العام والخاص، وإذا أعطى القطاع الخاص الفرصة الاقتصادية المناسبة، وعزز ذلك بهيكل حوافز متنوعة تمكن من القيام بالدور المناط به، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد انعكس الاهتمام الكبير الذى توليه الدولة للقطاع الخاص، وتأكيد تفعيله في الخطط التنموية على الدور المتميز لأدائه في العملية التنموية برمتها، وحقق تطوراً كبيراً خلال عقود التنمية المختلفة، وفي كافة القطاعات الاقتصادية، وهو ما ساعد على إيجاد الخبرات الفنية في إدارة وتشغيل تلك القطاعات، فتمكن من تكوين ثروات كبيرة، كنتيجة لتحسن أسعار النفط خلال الطفرة استثمر جزء منها في الداخل، يشهد لذلك حجم الاكتتاب الهائل في

الشركات المساهمة، وهو ما يعنى قدرة ذلك القطاع على تحمل أعباء وتبعات العملية التنموية، ليس في فترة الرواج فقط، ولكن خلال مرحلة الانتقال (التكيف) وما بعدها.

هذا وقد تمكن القطاع الخاص من خلال التخطيط السليم، وبفضل من الله ثم بالدعم المتواصل لحكومة خادم الحرمين الشريفين، أن يشكل رافداً من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومساندا رئيسيا لجهود الحكومة في تنفيذ الخطط التنموية[١]، يشهد لذلك مقاييس عدة من أهمها[٢]:

١- المساهمة في الناتج المحلى غير النفطى:

حيث ارتفعت مساهمة القطاع الخاص من (٦٧.٦%) عام ١٤١٠هـ إلى (٧١%) عام ١٤٠٦- ١٤٠٧هـ وبالتالى انخفضت مساهمة القطاع الحكومى من (٣٢.٢%) إلى (٢٩%) في نفس الفترة وهو ما زاد بالتأكيد خلال الخطط اللاحقة وخفض من مساهمة القطاع الحكومى.

٢- حجم العمالة التى استوعبها القطاع الخاص:

حيث تقدر بـ (٣.٩) مليون عامل تمثل (٨٨%) من إجمالى العمالة في المملكة، كما استطاع أن يوفر (٩٣%) من فرص العمل الجديدة بين (١٣٩٩- ١٤٠٥هـ)، واستهدفت خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ)

(١) وزارة التخطيط، ندوة دور القطاع الخاص في التنمية (٩- ١١ جمادى الأولى ١٤٠٩هـ) ص٧.
(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ)، ص٤٩.
- ملخص ورقة عمل حول التخصيص في المملكة العربية السعودية (الآثار الاقتصادية والخطوات العملية) المؤتمر الرابع لرجال الأعمال السعوديين: جدة (٢٤- ٢٧ شوال ١٤٠٩هـ)، ص٧- ٩.

زيادة إجمالى العمالة المدنية من (٥.١٤٧) مليون عامل عام ١٤٠٩-١٤١٠هـ إلى (٥.٣٥١) مليون عامل عام (١٤١٤- ١٤١٥هـ) ومن المتوقع زيادة إجمالى العمالة السعودية بنسبة (٤.٢%) سنوياً وانخفاض العمالة غير السعودية بنسبة (١.٢%) خلال فترة الخطة الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ).

٣- زاد حجم شركات ومؤسسات القطاع الخاص:

من ١٠٠٠ شركة عام ١٣٩٠هـ إلى أكثر من ٧٠٠٠ شكره عام ١٤٠٩هـ.

٤- الأرصدة الخارجية المتراكمة للقطاع الخاص المصرفى وغير المصرفى:

ارتفعت من (٦٦ بليون دولار) تمثل (٤٧%) من إجمالى الموجودات عام (١٤٠٢- ١٤٠٣هـ) إلى (٨٦.٦) بليون دولار تمثل (٥١%) من إجمالى الموجودات وهو ما يعنى حرمان الاقتصاد الوطنى من (٤٩%) من إجمالى الموجودات التى يتم استثمارها في الخارج خلال ذات الفترة.

أما القطاع الخاص غير المصرفى فقد كون خلال الفترة من (١٣٩٠-١٤١٠هـ) موجودات بلغت (٣٠٢.٦) بليون دولار، ولكن أعيد جزء منها إلى الداخل بلغ (٦٢.٧) بليون دولار خلال (١٤٠١- ١٤٠٨هـ) وإلى أكثر من هذا في العصر الحاضر للتحسن في الفرص الاستثمارية المختلفة ولحاجة السوق المالية، وهو ما يعكس زيادة استثمارات القطاع الخاص بأكثر من سبعة أضعاف بين (١٣٩٠- ١٤١٠هـ).

٥- تضاعف إنتاج القطاع الخاص خمسة أضعاف بين ١٣٩٠- ١٤١٠هـ:

على أن نمو القطاع الخاص، وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية يتم من خلال محورين يتجه أولهما: إلى تهيئة المناخ للاستثمار العام مشمولا بهيكل من الحوافز المتنوعة، وضمانات الاستثمار القادرة على جذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، وثانيهما: يتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية التى تستطيع الدولة من خلالها توسيع قاعدة الملكية الخاصة خلال فترة زمنية مناسبة.

إن في زيادة اهتمام الدولة بالقطاع الخاص وتعزيز دوره في الخطط التنموية اتجاه إسلامى ودليل واضح على أن الدولة لا تستهدف القيام بالنشاط الاقتصادى إنتاجاً وتوزيعاً بمفردها، لما في ذلك من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية؛ كالقضاء على المنافسة، وتخطيط الأسعار للسلعة المنتجة محلياً أو المستوردة، وإلغاء المنافسة الكاملة، ومضارة الناس في تحصيل أقواتهم فضلاً عن إنتاج السلع بجودة ونوعية رديئة، وإلغاء الحافز الفردى، ولهذا الأمر أدلته التى نستطيع فهمها من بعض النصوص، فقد كان عمر بن الخطاب ﷺ (ينهى ولاته عن مزاولة التجارة ويعاقبهم على ذلك، إذا علم أنهم استفادوا مالاً بسبب ولايتهم)[١]، وقد كتب عمر بن عبد العزيز ﷺ إلى بعض عماله يقول: (أن تجارة الولاة لهم مفسدة وللرعية مهلكة)[٢]، وكان عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما يقول: (من أشراط الساعة تجارة السلطان)[٣]، ويتجه أبو جعفر الدمشقى هذا الاتجاه فهو يرى: (أن مشاركة السلطان للرعية في تجارتهم هلاك

(١) ابن تيمية، السياسة الشرعية، دار الشعب: القاهرة: بدون رقم طبعة، ١٣٩١هـ، ص٤٢.
(٢) ابن الازرق، بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق: على سامى النشار، بدون ناشر أو رقم أو تاريخ، (جـ١، ص٢١٥).
(٣) ابن الأزرق، بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق: على سامى النشار، بدون ناشر أو رقم أو تاريخ، (جـ١، ص٢١٥).

لهم، ومشاركتهم له في حمل السلاح مهلكة له)[1]، وقد عقد ابن خلدون في وجوب تحقيق أصل الحرية الاقتصادية المنضبطة للأفراد أكثر من فصل في مقدمته[2]، تتضافر جميعاً في التقليل من حجم القطاع العام وقيام الدولة بوظائفها الشرعية المتعارف عليها.

ويرى أبو الأعلى المودودى (أن من واجب الدولة أن تكون محققة للعدل في البلاد، مشرفة على أحوالها، وساهرة على شئونها، وليس من واجباتها أن تكون هى التاجر، أو الصانع، أو مالك الأرض... يبرز ذلك أن الأهمية الحقيقية في نظر الإسلام، هى للفرد، وليست للجماعة، ولا المجتمع، ولا الأمة، ليس الفرد للجماعة، ولكن الجماعة للفرد؛ لأن الإسلام يريد أن يبقى الإنسان أقرب للحالة الفطرية، والحالة الفطرية للاقتصاد الإنسانى، هى أن يملك الأفراد ما قد بسط الله تعالى من وسائل الرزق على وجه الأرض يتصرفوا فيها... حتى يكون الفرد حراً في معاشه مستقلاً في حياته مع بقائه في المجتمع وكونه جزء من أجزائه، بل يقرر أن الإسلام لا يحب أن تقوم الحكومة بأعمال التجار والصناع وأصحاب الأراضى بنفسها، بل أن وظيفة الحكومة هى إصلاح البلاد وإرشادها إلى طريق الخير وإقامة العدل فيها، والقضاء على المفاسد والمنكرات وخدمة الصالح العام... وإذا قامت الحكومة بأعمال تجارية أو صناعية أخرى،

(١) أبو جعفر الدمشقى، الإشارة إلى محاسن التجارة، تحقيق: البشرى الشوربجى، مكتبة الكليات الأزهرية: القاهرة: الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ، ص٣٩.

(٢) ابن خلدون، مقدمة إبن خلدون، دار القلم: بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٧٤م، ص٢٨١- ٢٨٣.

فعليها أن تجعل نصب عينها تحويلها إلى أيدى الأفراد، بعد تسييرها وإدارة أمرها بنجاح)[١].

وهكذا نلاحظ أن هذا الاتجاه، قوى في تأكيد أهمية الدور الذى يجب أن يقوم به القطاع الخاص في الاقتصاد الإسلامى فهو الجهد المحرك لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية برمتها، وتعاون فعالياته مع بعضها البعض فضلاً عن تعاونها مع فعاليات القطاع العام يأتى بأفضل النتائج والآثار الاقتصادية للاقتصاد القومى في مجموعه.

على أننا وتأكيداً على ما سبق نستطيع أن نزكى اتجاه الاقتصاد السعودى في زيادة الاهتمام بالقطاع الخاص من خلال نصوص أخرى تجسد طبيعة الحق وانسجامه مع قضايا الحرية الاقتصادية والأهمية النسبية للقطاعات وتكامل أدوارها الفنية.

يرى شيخ الإسلام ابن تيميه بصدد ذلك (أن الناس- القطاع الخاص- يتبايعون ويستأجرون كيف شاءوا ما لم تحرم الشريعة... وما لم تحد الشريعة في ذلك حداً فيبقون فيه على الإطلاق الأصلى)[٢].

أما الشاطبى فيتناول ذلك بالتركيز على طبيعة المقاصد الشرعية الأصلية والتابعة، (فالأصلية هى الضرورات المعتبرة في الشرع، ولا حظ للعبد، ولا حرية، ولا اختيار، أما التابعة، فهى التى روعى فيها حظ المكلف فمن جهتها يحصل له مقتضى ما جبل عليه من نيل الشهوات، والاستمتاع بالمباحات،

(١) أبو الأعلى المودودى، أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة، ترجمة: محمد حداد، بدون ناشر، الطبعة الثالثة، ١٣٩١هـ، ص٤٧.
(٢) ابن تيمية، الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن قاسم، مكتبة المبارك: المغرب، بدون رقم أو تاريخ، (جـ٩، ص١٨).

وسد الخلات، وذلك أن حكمة الحكيم الخبير حكمت أن قيام الدين والدنيا إنما يصلح ويستمر بدواع من قبل الإنسان تحكمه على اكتساب، يحتاج إليه هو وغيره)[١]، وهذا النص مما ينطبق على مسألة الحرية الاقتصادية وضرورة إعطاء القطاع الخاص الفرصة الأكبر للقيام بدوره المأمول تحفزه إلى ذلك الفطرة وضرورة سد حاجاته المختلفة، فالاحترام والتكسب والنكاح على الجملة مطلوب طلب الندب لا الوجوب وما سبق لا يعنى إلغاء مصلحة الجماعة ومصادرتها ولكنه نوع من التوفيق بين المصلحة العامة والخاصة والنابعة في الأساس من مبادئ الاقتصاد الإسلامى، والسابقة لفكرة اليد الخفية التى تسير الفرد لتحقيق مصلحته الخاصة فيفضى ذلك إلى تحقيق مصلحة عامة المجتمع في الاقتصاد الرأسمالى.

ثم يفصل الشاطبى في هذه المصالح وضرورة تكاملها فيقول: (فالحاصل أن هذا الضرب قسمان، قسم يكون القيام بالمصالح فيه بغير واسطة كقيامه بمصالح نفسه مباشرة، وقسم يكون القيام فيه بواسطة الحظ مع الغير كالقيام بوظائف الزوجات والأولاد والاكتساب بما للغير فيه مصلحة كالأجارات والكراء والتجارة وسائر وجوه الصنائع والاكتسابات)[٢]، وهو ما يعنى في نظر الشاطبى أن توسع الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية مضر من عدة وجوه، فهو مفسد للجباية ومسقط لنظام المنافسة الشريفة التى يتوخاها النظام الاقتصادى الإسلامى، ويعمل على إفلاس التجارة والمنتجين، ويؤدى إلى جعل الدولة

(١) الشاطبى، الموافقات في أصول الأحكام، دار الفكر: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٣٤١هـ، جـ٢، ص١٢٨- ١٣٠.
(٢) الشاطبى، الموافقات في أصول الأحكام، دار الفكر: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٣٤١هـ، جـ٢، ص١٢٨- ١٣٠.

احتكارية تحتكر تجارة السلع وتبيعها بأسعار مرتفعة مع انعدام الحافز الفردى، كما يعمل على تواضع حصيلة الإيرادات العامة، وإلى انخفاض الأرباح، وكساد النشاط الاقتصادى، وفي جماع ذلك يقول ابن خلدون: (ومن أشد الظلامات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق وذلك من قبيل المتمولات، فإن الرعية المعتملين في العمارة إنما معاشهم ومكاسبهم من اعتمالهم ذلك، فإذا كلفوا العمل في غير شأنهم واتخذوا سخرياً في معاشهم بطل كسبهم... وأعظم من ذلك في الظلم وإفساد العمران والدولة والتسلط على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان ثم فرض البضائع عليها بأرفع الأثمان على وجه الغصب والإكراه في الشراء والبيع)[١].

ويصل الأمر ذروته في النظر الفقهى بالتركيز على طبيعة الحق الفردى ومشروعيته، وفي ذلك يقول الشافعى في إنكاره للتسعير: (الناس مسلطون على أموالهم ليس لأحد أن يأخذها، ولا شيئاً منها بغير طيب أنفسهم إلا في المواضع التى تلزمهم)[٢]، ويقول أبو يوسف: (وليس للإمام أن يخرج شيئاً من يد أحد إلا بحق ثابت معروف)[٣]، أما السرخسى فيقول: (وليس للإمام ولاية النظر في الملك الخاص لإنسان بتقديم غيره فيه عليه؛ بل هو في ذلك كسائر الرعايا)[٤].

(١) ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص٢٨٩.
(٢) المزنى، مختصر المزنى مع الأم، الدار المصرية للتأليف والترجمة: القاهرة: بدون رقم طبعة، ١٣١٢هـ، (جـ٢، ص٢٠٩).
(٣) أبو يوسف، الخراج، المطبعة السلفية: القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٣٩٦هـ، ص٦٥- ٦٦.
(٤) السرخسى، المبسوط، دار المعرفة: بيروت الطبعة الثانية، بدون تاريخ، (جـ٢٣، ص٢٠٣).

والنصوص في هذا المجال كثيرة مشهورة سقنا طرفاً منها للاستشهاد، وتدعيم وجهة النظر التى يتبناها الاقتصاد السعودى في تفعيل القطاع الخاص، وتعظيم دوره في العملية التنموية، وذلك واضح من قول خادم الحرمين الشريفين، عندما أكد هذا الاتجاه بوضوح قاطع فقال: (القطاع الخاص هو الركن الأساسى للدولة، الدولة لا تستطيع أن تعمل كل ما يمكن أن يعمل فمهمة الدولة بالواقع توجيهه، الدولة لا تريد أن تكون مالكة لأى شئ، الدولة تريد أن يكون المواطن هو المالك لكل شئ، حتى يستطيع أن يدبر أموره بنفسه)[١].

فقد حدد خادم الحرمين الشريفين في هذه الكلمة الموجزة الدقيقة، طبيعة ودور الدولة في الاقتصاد الإسلامى، من خلال الاهتمام بالحرية، وهيكل الملكية، وتحقيق مصلحة الوطن والمواطن، والرفاهية العامة لأفراده، وهو ما تحقق بالفعل، ومسيرة الخطط التنموية، ومنجزاتها وآثارها، ونتائجها، والواقع الاقتصادى، القوى الفاعل الكفء لهذه البلاد يشهد لذلك، رغم الأزمات الاقتصادية التى اجتاحت الاقتصاد السعودى في فترات ما بعد الطفرة (التكيف)، وحرب الخليج الأولى، والأشد في الثانية، فيما يعرف بحرب تحرير الكويت، بل أن الدولة بمجرد أن ترى في القطاع الخاص، تلك المكانة التى يستطيع من خلالها إدارة الشئون الاقتصادية بكفاءة ونجاح تيسرك السبل وتحشد لذلك الكثير من الحوافز المعنوية والمادية، وما مسيرة التخصيص في الاقتصاد السعودى إلا دليل بارز على ذلك[٢].

(١) دور القطاع الخاص في التنمية، مرجع سابق، ص٢٠.
(٢) للتفصيل حول التخصيص انظر:
-د. فاروق أخضر، تخصيص الاقتصاد السعودى بين النظرية والتطبيق، الشركة السعودية للأبحاث والنشر: جدة، بدون رقم طبعة، ١٤١٥هـ.

المبحث الثالث

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية الاقتصادية

لإرساء الدعائم المختلفة للتنمية الاقتصادية نفذت في الاقتصاد السعودى خمس خطط تنموية ونحن بصدد تطبيق الخطة السادسة (١٤١٥- ١٤٢٠هـ)، ولتعزيز دور القطاع الخاص، جرى تفعليه من خلال تلك الخطط التنموية، وهذا أمر طبيعى، ونستهدف هنا تتبع ذلك، والكشف عن ماهيته، من خلال العرض التحليلى لتلك الخطط، وإبراز مسيرة القطاع الخاص ودوره، من خلال أهدافها، ومحاورها، واتجاهاتها المختلفة، وسيتم ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول:

"القطاع الخاص في خطة التنمية الأولى (١٣٩٠- ١٣٩٥هـ)"

الاهتمام بالقطاع الخاص وتعزيز دوره في القيام بالأعباء التنموية المناسبة، والمساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطنى ركيزة أساسية في منهج وأسلوب التخطيط في السعودية، وقد قضت معطيات خطة التنمية الخمسية الأولى بذلك وتلتها مسيرة الخطط التنموية فيما بعد.

غير أن الاقتصاد الوطنى في تلك الفترة الزمنية البعيدة نسبياً ركز على أسس استراتيجية هامة ودائمة، كالحفاظ على القيم الدينية والأخلاقية، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية على اعتبار ذلك من المحاور الرئيسية لسائر الخطط الاقتصادية السعودية، أى الاهتمام بالإنسان على اعتباره هدف التنمية وصانعها، إذ تقضى الخطة الأولى على أن التنمية الاقتصادية ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هى وسيلة الغرض الوحيد منها زيادة رفاهية الإنسان، فضلاً عن زيادة معدل نمو الإنتاج المحلى، وتطوير

الموارد البشرية، وتنويع مصادر الدخل الوطنى[١]، وجاء الاهتمام عاماً فيما يتعلق بالقطاع الخاص، ومرد ذلك تعاظم المسئولية الملقاة على عاتق الدولة في تهيئة المناخ الاقتصادى المناسب لتفعيل القطاع الخاص في مسيرة التنمية الاقتصادية، وإيجاد شبكة متكاملة من خدمات رأس المال الاجتماعى في شكل طرق، وكبارى، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، وسدود، وسنترالات هاتفية، وما عداها من البنى الاقتصادية الملائمة في تلك الفترة، وهى أمور لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها لارتفاع تكاليفهما من ناحية، وقلة العائد الاقتصادى المتوقع منها من ناحية أخرى، وبالرغم من ذلك إلا أن الإطار الفنى للعملية إبان هذه الخطة قد فعل من دور القطاع الخاص بطرق مختلفة نتبينها فيما يلى[٢].

١- تشجيع زيادة إنتاجية المشاريع الخاصة ومساهمتها في عملية التنمية قدر الإمكان.
٢- إمداد القطاع الخاص بالبيانات والمعلومات والخدمات الفنية لمساعدته في القيام بنشاطاته المختلفة، وهى أساس القيام بدراسات الجدوى الناجحة.
٣- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تحمل عبء تمويل عمليات التنمية وتنفيذ البرامج.
٤- إجراء دراسات يمكن بواسطتها إقناع القطاع الخاص بتقديم بعض الخدمات التى تقوم بها الحكومة إبان الخطة الأولى مثل:

(١) الهيئة المركزية للتخطيط، خطة التنمية الأولى (١٣٩٠- ١٣٩٥هـ)، ص٢٣، ٢٥، ٤٩، ٥٢.
(٢) الهيئة المركزية للتخطيط، خطة التنمية الأولى (١٣٩٠- ١٣٩٥هـ)، ص٢٣، ٢٥، ٤٩، ٥٢.

أ- تشجيع القطاع الخاص على إنشاء وإدارة بعض المشروعات.

ب- التعاقد مع المؤسسات الخاصة على صيانة وتشغيل المرافق.

ج- اشتراك المؤسسات الخاصة في عمليات إصلاح وصيانة المبانى والأجهزة الحكومية.

واستتبع بالتالى تشجيع إتباع سياسات وأنظمة اقتصادية تعطى القوى الاقتصادية والاجتماعية حرية أكبر في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف عام ومحدد من أهداف التخطيط(١).

المطلب الثانى

"القطاع الخاص في التنمية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ)"

أولاً: من خلال الأهداف العامة:

جاء في صدد الحديث عن الأهداف العامة لخطة التنمية الثانية، وفيما يتعلق بتحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادى، الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمملكة مع تخفيف الاعتماد على النفط بتنويع القاعدة الإنتاجية، والتوسع في القطاعات الاقتصادية المختلفة، الزراعية، والصناعية، والتعدين، والتركيز على الصناعات البتروكيماوية في هذا المجال(٢).

إن الدولة تستهدف دائماً تشجيع القطاع الخاص على التوسع في أوجه النشاط هذه عن طريق توفير التسهيلات والحوافز الكافية لانطلاقته(٣)، وهذا

(١) الهيئة المركزية للتخطيط (خطة التنمية الأولى ١٣٩٠- ١٣٩٥هـ)، ص٥٦.
(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثانية، (١٣٩٥- ١٤٠٠هـ)، ص٢٩.
(٣) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثانية، (١٣٩٥- ١٤٠٠هـ)، ص٢٩.

يعنى أن الدولة لا تجعل النشاط الاقتصادى عامة زراعياً أم صناعياً أم خدمياً حكرا عليها، بل أنها تتوقع من القطاع الخاص أن يمارس دوره في القيام بتلك النشاطات، ولعل الظروف والواقع الاقتصادى بداية تطبيق الخطة الثانية (١٣٩٥هـ) لم تكن تؤهل القطاع الخاص للقيام بالدور المأمول منه إلا من خلال التسهيلات والحفز، وتكون الدولة ماضية قدماً في استكمال التجهيزات الأساسية عماد العملية التنموية.

ثانياً: من خلال إدارة الخطة وتنفيذها:

قضت معطيات خطة التنمية الثانية بإيجاد مجموعة من الأهداف والسياسات كفيلة فيما بينها بتفعيل القطاع الخاص وزيادة إنتاجيته أهمها ما يلى:

١- هناك هدف تفريعى هام يتمثل في قيام الدولة بتهيئة الظروف الملائمة للقطاع الخاص، ليساهم بفاعلية في إنشاء المبانى التى تتطلبها الخطة الثانية، وأن يعمل بحرية إلا إذا اصطدم نشاطه مع الأهداف الاجتماعية، أو عرقل إنشاء مشروعات أكثر كفاية وأوفر إنتاجاً، وألا يعمل القطاع العام أو يسهم في مشروعات تجارية أو إنتاجية، إلا إذا ثبت عجز القطاع الخاص عن القيام بها على أن يترك له إذا تم التأكد من قدرته على إدارة وتملك المشروعات.

٢- منح الإعانات المختلفة للقطاع الزراعى، وتمكينه من استخدام الميكنة الزراعية، والقيام بتقديم الاستشارات المختلفة، والبحوث اللازمة لتطويره، وتقديم القروض المختلفة الآجال للتسريع بتنميته.

٣- إعطاء الكثير من الحوافز المختلفة للقطاع الصناعى منها، إصدار بيان عن السياسة الصناعية السعودية وخدمات الإرشاد الصناعى، ودليلا شاملاً للاستثمارات الصناعية، وإيجاد القرارات المرنة لحماية الصناعات المحلية، وتشجيع إسهام رأس المال الأجنبى فيها، فضلاً عن إنشاء صندوق ينهض بأعباء التنمية الصناعية، يتولى تقديم القروض بواقع ٥٠% من التكلفة الرأسمالية للمشروع، وإقامة المناطق الصناعية في كل من جده والرياض والدمام.

٤- إنشاء مؤسسة تعنى بأمور التموين، وتوفير كميات كافية من السلع الغذائية، ومواد البناء، وإنشاء شركات تسهم مع القطاع الخاص في تشغيل الفنادق والمراكز السياحية، وخدمات النقل، وشحن المواد غير البترولية.

٥- إيجاد مجموعة من البرامج والمشروعات المتصلة بالدور المقترح للقطاع الخاص، في كل من الزراعة والتعدين، والكهرباء (النظام الموحد) والبناء والتشييد، والتجارة، والإسكان، والموانى، وإيجاد الإجراءات الكفيلة باستيراد القوى العاملة.

على أنه تم دعم وتشجيع القطاع الخاص باتّباع أربع سياسات رئيسية هى[١]:

١- توفير الحوافز المادية، والتسهيلات، والمساعدات الفنية المعينة على قيام القطاع الخاص بدور كبير في التنمية الاقتصادية عامة، والقطاعات الإنتاجية بصفة خاصة.

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة، (١٤٠٠- ١٤٠٥هـ)، ص٣٧.

٢- جذب القوى العاملة المتوفرة في الأرياف إلى المدن الكبرى لتوفر فرص العمل اللائق بها.

٣- التوسع النسبى في استقدام القوى العاملة الأجنبية للمساهمة في تنفيذ برامج الخطة ومشروعاتها.

٤- تحقيق أقصى استفادة ممكنة من اتفاقيات التعاون الدولى التى مكنت السعودية من الحصول على الخبرات الفنية والإدارية والعمالة الماهرة.

لقد تضمنت الخطة الثانية إشارة عابرة إلى أهمية القطاع الخاص، ولعل الأهمية الكبرى التى يتميز بها قطاع النفط في اقتصاديات المملكة ودوره في توفير المتطلبات الأساسية قد أدى إلى إضعاف الرغبة في تنمية الإمكانيات الوطنية في المجالات الإنتاجية الأخرى، لذلك اقتصرت المشروعات الخاصة على مجموعة من الشركات التجارية الصغيرة التى كانت تعمل في استيراد وتوزيع ما تحتاجه البلاد من السلع، إلا أن أهمية القطاع الخاص قد تزايدت خلال الخطة الثانية وزاد إسهامه في الناتج المحلى الإجمالى إلى ضعفين منذ عام ١٩٣٤هـ، فضلاً عما طرأ على تركيب هذا القطاع من تغيير جوهرى فلم يعد نشاطه مقصوراً على التجارة، بل أصبحت الشركات الخاصة تشارك في كافة قطاعات الاقتصاد وعلى الأخص في الصناعة، والزراعة، والفندقة، والبناء والتشييد[١]، وكان من أهم منجزات خطة التنمية الثانية أن التوسع في

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة، (١٤٠٠- ١٤٠٥هـ)، ٣٨٨، ٢٠٢، ٨١، ٨٢.

القطاع الخاص المدعوم بالحوافز التشجيعية الحكومية قد أسهم بنسبة (٣، ١٥%) من النمو المركب في الناتج غير النفطى[١].

المطلب الثالث:

"القطاع الخاص في خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠– ١٤٠٥هـ)"

من خلال الأهداف العامة:

تهتم الخطة الثالثة بأهداف أساسية منها، إدخال تغيير في البنية الاقتصادية، ومن ضمن السياسات المترجمة لهذا الهدف تنمية القطاعات الإنتاجية، وتقضى سياسة الدولة أن يتولى القطاع الخاص تحقيق هذا الهدف، وأن يكون دور الدولة مساندا وحافزا للقطاع الخاص للاضطلاع بمهامه[٢].

وهذا وستيم تفعيل القطاع الخاص في هذا المجال بحملة من السياسات أهمها[٣]:

١- تقديم المعلومات والدراسات الاستثمارية، وتعريف المواطنين (القطاع الخاص)، بالفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الإنتاجية.

٢- تمويل الاستثمارات الخاصة من خلال الاستمرار في تقديم الحوافز والتسهيلات للمشاريع الإنتاجية، وحث المصارف التجارية على زيادة تسهيلاتها لتلك المشاريع، وتشجيع قيام المزيد من الشركات المساهمة.

---

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة، (١٤٠٠- ١٤٠٥هـ)، ٣٨٨، ٢٠٢، ٨١، ٨٢.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة، (١٤٠٠- ١٤٠٥هـ)، ٣٨٨، ٢٠٢، ٨١، ٨٢.

(٣) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة، (١٤٠٠- ١٤٠٥هـ)، ٣٨٨، ٢٠٢، ٨١، ٨٢

٣- استكمال التجهيزات الأساسية وتشجيع مشاريع الخدمات التى تساند الصناعات الإنتاجية وتساعدها مثل مشاريع الصيانة والنقل والتسويق.

٤- تحديد أولويات الاستثمار، بتشجيع الاستثمار في المشروعات الزراعية الكبرى والمشاريع التى تستخدم الفنون الإنتاجية الجديدة، وتلك المشاريع التى تحقق أقصى زيادة في القيمة المضافة من إنتاج الزيت الخام من خلال إقامة الصناعات المساندة إلى المواد الهيدروكربونية.

أما فيما يتعلق بتنمية الموارد الاقتصادية المعتمدة على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية عامة، والنفطية بوجه خاص فتطالعنا خطة التنمية الثالثة فيما يتعلق بتفعيل القطاع الخاص بما يلى[١]:

١- ستقدم كل من وزارة الصناعة والكهرباء وسابك كل تشجيع لشركات القطاع الخاص لدراسة وتنفيذ الفرص الاستثمارية في المشروعات الصناعية المنبثقة عن المصانع البتروكيماوية الأساسية التى يقوم بها القطاع العام وإذا ثبتت جدوى المشاريع ستقدم القروض للمستثمرين من القطاع الخاص من قبل صندوق التنمية الصناعية.

٢- قيام القطاع الخاص بالدور الرئيسى في تنفيذ الصناعات غير الهيدروكربونية أى تخطيط وتنفيذ وتشغيل المصانع ضمن إطار التوجيه الحكومى وبإشرافه وبتشجيع منه وقامت بترومين بدور مباشر نيابة عن القطاع العام في تأسيس الصناعات المعدنية، وجاءت سابك بعدها عام ١٣٩٦هـ لتقوم بالدور نفسه.

---

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة، (١٤٠٠- ١٤٠٥هـ) ص١٩٦، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦، ٣٨٨، ٣٨٩.

٣- الاستمرار في إعطاء القطاع الخاص دوراً رئيسياً في القيام بتنفيذ المشاريع الصناعية من خلال تقديم القروض الصناعية بواقع (٥٠%) من رأس المال من صندوق التنمية الصناعية، إذا أثبتت دراسة الجدوى الاقتصادية نجاح المشروع، وقد فتحت الدولة للقطاع الخاص آفاق كبيرة في الكثير من الصناعات على رأسها، إنتاج الأسمنت، والغازات الصناعية، والمواد البتروكيماوية الوسيطة، ومنتجات الزجاج، والمنتجات المعدنية، وقطع غيار السيارات، وإنتاج العلف الحيوانى المركز، ومواد البناء، والصناعات الزراعية.

وفيما يتصل بإدارة خطة التنمية الاقتصادية ومتابعتها نجد التوجه إلى ضرورة تخطيط القطاع الخاص وزيادة دوره في إحداث التنمية الاقتصادية لأمور من أهمها[١]:

١- إن مسئولية تنفيذ خطط التنمية تقع بالدرجة الأولى على عاتق القطاع الخاص، ولو من الناحية التعاقدية البحتة، وهذا كاف لتعزيز دور القطاع الخاص وتنميته وتطوره.

٢- ضرورة (أهمية) التنسيق بين القطاعين العام والخاص، وصولاً إلى الاستخدام الأمثل للموارد، وعدم تبديدها كنتيجة لازدواجية الأعمال دونما حاجة، لأن هناك تكامل فنى بين القطاعين العام والخاص.

٣- التوفيق بين أهداف القطاع الخاص وغاياته وأهداف الخطط التنموية والملائمة بين المصالح المختلفة لضمان وحدة الهدف بالنسبة للاقتصاد

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠- ١٤٠٥هـ)، ص١٩٦، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦، ٣٨٨، ٣٨٩.

ككل، ولكى تضمن عدم حدوث تضارب بين نشاط السوق الحر، وبين المصالح العامة للمجتمع.

٤- ضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية التخطيط لضمان انسياب المعلومات من القطاع الخاص، ولإحاطته بخطط الدولة المستقبلية، ودمج خططه ضمن الخطط التنموية.

على أن طبيعة التخطيط للقطاع الخاص تتحكمها ثلاثة مبادئ هى[١]:

١- اعتراف الدولة بإمكانيات القطاع الخاص وقدرته على الإسهام في تحقيق أهداف التنمية، وتطبق الدولة نظام الاقتصاد الحر، الذى يفسح المجال لفاعليات القطاع الخاص لممارسة نشاطه بحرية في حدود الإطار العام الذى تحدده الاعتبارات الدينية والاجتماعية والثقافية.

٢- تهدف الدولة من خلال سياساتها المختلفة دعم المنافسة الشريفة بين فعاليات القطاع الخاص (الشركات والمؤسسات).

٣- ستواصل الدولة اتباع سياسة المشاركة في النشاط الاقتصادى إذا عجز أو عزف عنها القطاع الخاص، أو إذا كان من الضرورى قيام الدولة بها.

على أن تفعيل القطاع الخاص في الخطط التنموية لا يعنى سيطرة الدولة عليه بالتالى اتخاذ القرارات نيابة عنه، وإنما سيتم وضع إطار عام يمكن القطاع الخاص من تعزيز دوره، والقيام بنشاطه، والتأثير على الصناديق المتخصصة، وزيادة التنسيق بين أهداف القطاعين العام والخاص، وإنشاء وحدة جديدة للاتصال بينهما في وزارة التخطيط[٢].

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠- ١٤٠٥هـ)، ص٣٨٩.
(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠- ١٤٠٥هـ)، ص٣٨٩.

إن من المنجزات الرئيسية للخطة الثالثة المتعلقة بموضوعنا في أبعاده الفنية، أن نسبة استثمارات القطاع الخاص في مجال الاستثمارات العامة باستثناء قطاع البترول، وفي مجموع الاستثمارات في جميع القطاعات مقارنة بالخطة الثانية قد قفزت من (١، ٢٧%) خلال الخطة الثانية إلى (٨، ٣١%) خلال الخطة الثالثة[١].

ومع ما حدث من تحسن إلا أن التوقعات غير الرشيدة للقطاع الخاص، والاستفادة العكسية من الحوافز التى تقدمها الدولة، واستمرار ظروف الازدهار عملت على زيادة العمالة بمعدل فاق معدل النمو الاقتصادى، وهو ما عمل على هبوط القيمة المضافة في القطاع غير البترولى، إذ بلغت الإنتاجية خلال سنوات الخطة الخمس (١٤٠٠- ١٤٠٥هـ) (-٩، ٢%، -٨، ١%، -٨، ٢%،-٧، ٣%، -٧، ٢%) على التوالى[٢].

المطلب الرابع:

"القطاع الخاص في خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ)"

الخطة الرابعة هى استمرار لمنهجية التخطيط وتتميماً لمسيرتها، إلا أن السعودية في بداية تنفيذ هذه الخطة دخلت منعطفاً جديداً في التنمية حيث تتكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية في التركيز على تنمية

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ)، ص٤٦، ٧٠.
(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ)، ص٤٦، ٧٠.

القطاعات الإنتاجية، واستخدام التقنية الحديثة، وإعطاء أهمية لدور القطاع الخاص والحرية الاقتصادية في تحقيق أهداف التنمية المستقبلية[١].

ويمكن تبين مسيرة التفعيل في هذه الخطة من النقاط التالية:

أولاً: من خلال الأهداف العامة:

جاء في الهدف السابع من أهداف هذه الخطة؛ التركيز على الاستمرار في إحداث تغيير حقيقى في البيئة الاقتصادية للبلاد بالتحول المستمر نحو تنويع القاعدة الإنتاجية، بالتركيز على الصناعة والزراعة، وتطبيقاً لسياسة تحقيق التغيير في بنية الاقتصاد فقد خصصت هذه الخطة ضمن برامج الإنفاق دعماً مالياً لتشجيع القطاع الخاص على أخذ زمام المبادرة، وحشد إمكاناته وموارده الذاتية[٢]، وإيجاد الظروف المادية الملائمة لقيام القطاع الخاص بإنشاء بعض الصناعات المكملة، كتطبيق عملى لسياسة التنويع فيما يخص القطاع الخاص[٣].

ثانياً: من خلال التحليل الكلى للاقتصاد الوطنى:

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ)، ص٤٢، ٧٥- ٧٦، ٧٧- ٧٨، ٩٩، ١٠٠.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ) ص٤٢، ٧٥- ٧٦، ٧٧- ٧٨، ٩٩، ١٠٠.

(٣) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ)، ص٤٢، ٧٥- ٧٦، ٧٧- ٧٨، ٩٩، ١٠٠.

أفضل ما يوصف به الاقتصاد السعودى خلال فترة هذه الخطة هو أنه يمر بمرحلة انتقالية لها بعض التأثيرات المختلفة على القطاع الخاص هى[١]:

١- ازدياد المنافسة على المشروعات الحكومية التى أخذ حجمها يتقلص، وما يترتب على ذلك من ضغط على هوامش الربح لتخفيضها، وعلى أداء العمل ليصبح بنوعية أفضل.

٢- استكمال القطاع الخاص للعديد من مشروعات الاستثمار الخاص سوف يساهم في زيادة حدة المنافسة، لذلك وإزاء الأضرار المختلفة لهذه التأثيرات، لا بد من التعديل والتنسيق وفق الأوضاع الجديدة في القطاعين العام والخاص، إذ ركزت الاستراتيجية بعيدة المدى على إحداث تغييرات هيكلية، وتحقيق التنويع بالتركيز على القطاعات الإنتاجية، كقوة رئيسية للتوسع في الاقتصاد، وقد استهدفت سياسة الحكومة في سبيل تحقيق ذلك ما يلى[٢]:

أ- التركيز على الدعم المالى لأنشطة القطاع الخاص في القطاعات الإنتاجية.

ب- زيادة حصة القطاع الخاص في المشروعات الحكومية.

ج- تشجيع ودعم اتفاقيات المشاركة الجديدة والمتنوعة بين القطاعين العام والخاص، والتى تتعلق بصفة خاصة بمشروعات التشغيل والصيانة.

---

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ)، ص٤٢، ٧٥- ٧٦، ٧٧- ٧٨، ٩٩، ١٠٠.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ)، ص٤٢، ٧٥- ٧٦، ٧٧- ٧٨، ٩٩، ١٠٠.

د- التكامل الفنى لأهداف الخطة بصفة عامة وإقامة علاقات جديدة بين الحكومة والقطاع الخاص[١]، مع اعتماد الخطة في تنمية وتنفيذ النشاطات الإنتاجية الحرجة، على القطاع الخاص، الذى يحظى بالمساعدة والدعم من الدولة بدرجة كبيرة[٢].

ثالثاً: من خلال التخطيط للقطاع الخاص:

أفردت الخطة الرابعة الفصل السادس بها للقطاع الخاص، والذى يتناول رسم الأهداف الاستراتيجية، والوسائل، والسياسات التى تمكن القطاع الخاص من السير في ركاب الخطة بفاعلية وكفاءة عاليتين تعود في نهاية الأمر بالنفع على الاقتصاد الوطنى في مجموعة، فالتأكيد واضح والتركيز شديد على أهمية تفعيل القطاع الخاص، وتعزيز دوره للنهوض بأعباء عملية التنمية، وهذا قاسم مشترك بين كافة خطط التنمية السعودية، على أن من أهم أهداف ذلك الفصل ما يلى[٣]:

١- وضع القطاع الخاص ضمن الإطار المناسب من حيث مجال نشاطاته وطبيعتها وإسهامه في عملية التنمية.

٢- مراجعة وتحليل التغيرات الرئيسية التى حدثت في بنية الاقتصاد الوطنى، وتحليل أثرها على تطور القطاع الخاص في المستقبل.

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ)، ص١٢٦- ١٢٧- ١٣١.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ)، ص١٢٦- ١٢٧- ١٣١.

(٣) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ)، ص١٢٦- ١٢٧- ١٣١.

٣- تحديد المشكلات الرئيسية التى يحتمل ان تواجه القطاع الخاص خلال سنوات الخطة، ووضع الخطوط العريضة للسياسات الحكومية المقترحة، والتغيرات التى يطلب من القطاع الخاص الأخذ بها.

ومن الجدير ذكره أن القطاع الخاص ساهم ويساهم في أوجه نشاط اقتصادى واجتماعى متعدد، كنتيجة للاعتماد على آلية السوق والدعم، وهيكل الحوافز المتنوع، فدوره في القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة، والتجارة والخدمات) واضح، فضلاً عن استثماراته الكبيرة في التعليم والصحة ومشاريع الإسكان والخدمات الاجتماعية والمرافق، ولعل الصورة تتضح بذكر مكونات (هيكل) القطاع الخاص التى تشمل كثيراً من أوجه النشاط الإنتاجى والخدمى، وعدد كبير من المؤسسات التجارية الفردية وشركات دولية نشاط، كما أن الشركات المساهمة آخذه في الازدياد، خاصة في المشروعات المشتركة، وازدياد عدد الشركات المختلطة نتيجة لسياسات الحكومة الاقتصادية التى تعمل على بيع جانباً من أسهم الشركات العامة، وبدت اجتماعات القطاع الخاص واضحة بالأسواق العالمية جنباً إلى جنب مع الأسواق المحلية[١].

وقد حقق القطاع الخاص في العشر سنوات التى سبقت الخطة الرابعة (١٣٩٥- ١٤٠٥هـ) نمواً سريعاً في حجم نشاطه، وما ذلك إلا لارتفاع عائدات البترول، وثمرة للسياسات الرشيدة التى نفذتها الدولة فيما يتعلق بإنفاق عائداتها، واعتمادها بشكل رئيسى على القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات التنمية، مع

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ)، ص١٢٦- ١٢٧- ١٣١.

الاعتماد على مرتكزات هامة ساعدت إلى حد كبير في نمو القطاع الخاص وتفعليه هى[1]:

١- اعتماد الدولة على هدف استراتيجى يتعلق بتنويع القاعدة الاقتصادية، وتخفيف الاعتماد على الزيت.

٢- اعتماد السياسة الاقتصادية على نظام السوق يقوم فيها القطاع الخاص بنشاطه بما لا يتعارض مع الأهداف العامة لضمان توزيع مكاسب وفوائد التنمية، وتشجيع القطاع الخاص ودعمه لدخول نشاطات محددة، والتأكد من عدم معاناة الأفراد والأسر كنتيجة لاهتمام القطاع الخاص بتحقيق الأرباح.

٣- الالتزام بتخصيص الموارد الرأسمالية اللازمة لإنشاء التجهيزات الأساسية بما عمل على التوسع في الطلب، من خلال حجم النفقات الرأسمالية الكبيرة، وهو ما مكن القطاع الخاص من توفير الموارد بأسعار وكميات مناسبة، وإيجاد الأسواق لمختلف المنتجات والنشاطات الاقتصادية، فحشد رؤوس أموال كبيرة، واستطاع تطوير واستقطاب كفاءات ومهارات عالية المستوى.

ويمكن التدليل على نمو حجم القطاع الخاص كمياً من خلال إسهامه في الناتج المحلى الإجمالى، إذ ارتفعت قيمة الناتج المحلى الإجمالى من القطاع الخاص غير البترولى من (٦، ٧٤) بليون ريال عام (١٣٩٩- ١٤٠٠هـ) إلى (٤، ١٢٧) بليون ريال نهاية الخطة الثالثة (١٤٠٤- ١٤٠٥هـ)، وهذا يعنى

(١) وزاره التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ) ص١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧.

تحقيق معدل نمو سنوى قدره (٣، ١١%) بالأسعار الجارية[١]، كما ارتفعت حصته في تكوين رأس المال الثابت من (٩، ٢٣%) إلى (٣، ٣٥%) عام (١٤٠٤- ١٤٠٥هـ) بالأسعار الجارية أيضاً[٢]، وتوسعت قاعدته الإنتاجية من خلال الزيادة المعتدلة في حصته من مجموع العمالة من (٣، ٨٥%) عام (١٣٩٩- ١٤٠٠هـ) إلى (٨٨%) عام (١٤٠٤- ١٤٠٥هـ) وهذه الزيادة على حساب النقص النسبى في العمالة الموظفة في القطاع الحكومى[٣].

رابعاً: آفاق الخطة الرابعة والسياسات والأهداف الحكومية للقطاع الخاص:

في الخطة الرابعة وما تلاها دعم تفعيل القطاع الخاص، وسيتولى تحقيق العديد من أهداف التنمية وغاياتها لا سيما في تغيير بنية الاقتصاد ولذلك ركزت هذه الخطة على عدد من السياسات لتتميم ذلك الدور نذكرها فيما يلى[٤]:

١- زيادة الفرص أمام القطاع الخاص لتملك المشروعات التى تقيمها الدولة وإدارتها وتشغيلها وصيانتها بشرط أن يترتب على ذلك تخفيض التكاليف.
٢- تشجيع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار في مشاريع التنمية.

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ) ص١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧.
(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ) ص١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧.
(٣) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ) ص١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧.
(٤) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ) ص١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ٤٥٣.

٣- التأكد من أن سياسة الدولة المتعلقة بالقطاع الخاص تتناسب مع الأوضاع الراهنة.

٤- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات جديدة، وتوفير التسهيلات اللازمة لذلك وحث البنوك على زيادة تسهيلات المشاريع الإنتاجية.

٥- تشجيع قيام المزيد من الشركات المساهمة لزيادة استفادة المواطنين من عمليات الاستثمار.

خامساً: مبادرات الخطة الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ):

قضت الخطة الرابعة بوجود خمس مجالات أساسية تتطلب جهوداً مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص نبينها مختصرة فيما يلى[١]:

١- نقل ملكية الشركات العامة إلى القطاع الخاص.

٢- اعتماد الدولة على استثمارات القطاع الخاص في التمويل المباشر لأكبر نسبة من مشروعات التنمية، وهذا يقتضى حشد المدخرات، وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الإنتاجية للاستفادة من فرص الأرباح والعائدات.

٣- إعادة تركيب هيكل القطاع الخاص بأن تكون هياكله التنظيمية والإدارية ملائمة، وأن يعطى اهتمام أكبر لتطوير قدرات التسويق والمبيعات وتحسينها، وأن تتوفر النظم الجيدة للمراقبة المالية والإدارية.

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ) ص١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ٤٥٣.

٤- تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال وسائل أكثر فعالية لتصبح الاستثمارات مجدية، ويلزم أن يطور القطاع الخاص مجموعة فعالة من نظم التمويل، والمهارات الإدارية لنجاح المشروعات، وتوسعها مستقبلاً.

٥- أن يخفض القطاع الخاص من القوى العاملة الأجنبية ويحل القوى العاملة السعودية محلها.

سادساً: القطاع الخاص وتنفيذ الخطة:

هناك دور رئيسى يتوقع أن يقوم به القطاع الخاص لتنفيذ أهداف الخطة الرابعة، مع ضرورة زيادة مشاركته في مسيرة التخطيط، وزيادة فاعليته، وقد اعتمدت الخطة لذلك ما يلى(١):

١- الاعتماد على الحوار الموسع بين الجهات المسئولة عن التخطيط، والقطاع الخاص، وتتولى وزارة التخطيط إقامة العلاقات الوثيقة مع القطاع الخاص، والغرف التجارية على كافة المستويات.

٢- تفعيل دور الغرف التجارية من خلال تبادل الآراء المتعلقة بالتخطيط مع الجهات الحكومية.

٣- يتوقع أن تقوم شركات القطاع الخاص بتشجيع من الغرف التجارية بزيادة مهامها في التخطيط، ويوجد عدد غير قليل من الشركات لديها ما يمكن ان يسمى إدارات تخطيط.

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ) ص١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ٤٥٣.

المبحث الرابع

"القطاع الخاص في خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ)"

تعد الخطة الخامسة بحق خطة تفعيل القطاع الخاص، ظهر ذلك جلياً من خلال الأهداف والمحاور والسياسات والقضايا الأساسية، والإدارة والتنفيذ، ومن المفيد قبل عرض ذلك أن نذكر ولو بإيجاز طبيعة الاهتمام بالقطاع الخاص في الخطط التنموية ليقوم بالدور المأمول من خلال بعض المنجزات التى حققها في هذا الصدد وأهمها:

١- الانخفاض المستمر في اعتماد القطاع الخاص على النفقات الحكومية: حيث شهد الناتج المحلى الإجمالى غير النفطى للقطاع الخاص نمواً مستمراً بمعدل نمو سنوى قدره (٩، ٢%) خلال السنتين الثالثة والرابعة من الخطة الخامسة، بينما انخفضت النفقات الحكومية بنسبة (٢، ٥%) و (٦، ٦%) خلال تلك السنتين على التوالى[١].

٢- ترتب على حرب الخليج آثاراً سلبية على استثمارات القطاع الخاص في العام الأول والثانى من الخطة الخامسة، إلا أن هذه الاستثمارات عادت لتشهد نمواً بمعدل (٨، ٢٠%) في الفترة (١٤١١- ١٤١٢هـ) وفي السنة الأخيرة من الخطة (١٤١٤- ١٤١٥هـ) حافظت استثمارات القطاع الخاص على مستوى مرتفع، مقارنة مع المستويات التى حققتها قبل حرب الخليج[٢].

---

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة (١٤١٥- ١٤٢٠هـ) ص٦٦، ٧٥، ١٥٧.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة (١٤١٥- ١٤٢٠هـ) ص٦٦، ٧٥، ١٥٧.

٣- ارتفع حجم الاستثمار الخاص:

من (٢٨ بليون ريال) في السنة الأولى للخطة (١٤١٠- ١٤١١هـ) إلى حوالى (٤٦ بليون ريال) في السنة الأخيرة منها (١٤١٤- ١٤١٥هـ) أو بمعدل نمو سنوى متوسط قدره (١٣%)[١].

وعلى المستوى العام للخطط حقق القطاع الخاص بعض المنجزات أهمها[٢]:

١- تجاوب القطاع الخاص وأثبت فعالية ومرونة كبيرة لظروف الاقتصاد بعد الطفرة واستمر في التوسع في نشاطاته، والعمل على تنويعها.

٢- تضاعف إنتاج القطاع الخاص الفعلى خمسة أضعاف خلال الخطط الأربع السابقة.

٣- زادت استثمارات القطاع الخاص الفعلية بأكثر من سبعة أضعاف خلال الخطط الأربع السابقة.

٤- ارتفع مجموع العمالة في نشاطات القطاع الخاص بمقدار (٩، ٣) مليون عامل خلال الخطط الأربع السابقة.

٥- ارتفع عدد شركات القطاع الخاص المسجلة من (١٠٠٠) شركة على ١٣٩٠هـ إلى أكثر من (٧٠٠٠) شركة عام ١٤٠٩هـ.

أما مسيرة التفعيل في هذه الخطة فيمكن تبينها بدراسة الأبعاد التالية:

---

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة (١٤١٥- ١٤٢٠هـ) ص٦٦، ٧٥، ١٥٧.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ)، ص٤٩.

أولاً: من خلال أهداف خطة التنمية ومحاورها الرئيسية:

جاء في البند الحادى عشر من أهداف خطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ) هدف (الاستمرار في تشجيع مساهمة القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية)[١]، بل إن المحاور والمهام الرئيسية للتخطيط التنموى في هذه الخطة إيجاد الإطار التنظيمى لجهود التنمية يتعاون في ظله القطاعان الحكومى والخاص، كما يتضمن الخطوط العريضة للسياسات اللازمة لتوجيه القطاع الخاص من ناحية، واستحداث مؤسسات تنموية حكومية أو مشتركة مع القطاع الخاص عند الضرورة من ناحية أخرى[٢].

وفي البند الثالث من المحاور الرئيسية لخطة التنمية الخامسة نجد الاهتمام على التوسع في تنمية دور القطاع الخاص ودعم فعالياته لأنه يشكل حجر الزاوية في تنويع الاقتصاد القومى وزيادة التركيز على السياسات الجديدة لتفعيل هذا القطاع، وزيادة دوره في التنمية وإقامة التعاون والتنسيق بين القطاعين الحكومى والخاص، عن طريق التوسع في الحوافز وإتاحة الفرص اللازمة لإيجاد مؤسسات جديدة تقوم بتوفير خدمات على مستوى عالى، واستثمار القطاع الخاص لموارده محلياً بفتح المجال الاستثمارى له ليستفيد من كافة الفرص المتاحة في الاقتصاد الوطنى، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك أسواق التصدير العالمية، ولهذا أولت الخطة اهتماماً كبيراً

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ)، ص٨٨، ٥١، ٩٠، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢.
(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ)، ص٨٨، ٥١، ٩٠، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢.

لتنمية المناخ الملائم لزيادة النشاط الاقتصادى بإيجاد سياسات حكومية، وأنظمة إدارية، وحوافز مالية كلها تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة[١].

ثانياً: القطاع الخاص والقضايا الأساسية:

تؤكد الخطة أن القطاع الخاص قد بلغ مرحلة من التطور تؤهله للمساهمة في مسيرة التنمية بفاعليه وكفاءة أكبر، وتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة لتوسيع استثمارات القطاع الخاص، وكذلك تطلب الأمر تحقيق الأمور التالية[٢]:

١- تحقيق المدخرات الخاصة وحفز رأس المال:

يعتمد تمويل التنمية بصفة رئيسية على المدخرات الوطنية، والتخلص من سلبيات الاكتناز وإيجاد قنوات شرعية قادرة على امتصاص المدخرات الخاصة المعطلة، وهذا مهم في ظل الظروف والمتغيرات إبان إعداد الخطة الخامسة، وأهم في دفع عجلة التنمية في المستقبل التى ستعتمد على نشاط ومساهمات القطاع الخاص، لذا أصبح من الضرورى وجود أسواق مالية فعالة للمساهمة في تقليل المخاطر وتفادى الآثار السلبية للمضاربات لأن عدم كفاية الأسواق المالية الحالية، والمجال المحدود لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل بواسطة

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ)، ص ٨٨، ٥١، ٩٠، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ)، ص٨٨، ٥١، ٩٠، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢.

المؤسسات المالية الحاضرة يعد عائقاً أمام تفعيل القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- التنسيق بين القطاعين الحكومى والخاص:

لتفعيل القطاع الخاص في التنمية يلزم الأمر إعادة القطاعات الاقتصادية لتجنب الآثار السلبية على كفاءة أداء مؤسسات هذا القطاع، وقد نصت عليه الخطة صراحة في الأساس الاستراتيجى الثالث.

٣- الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

إذ أنها مصدراً هاماً لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية للتنويع الصناعى في المملكة، ولأهمية ودور تلك الاستثمارات، في نقل التقنية والخبرة الإدارية، والتدريب الفنى قامت مشروعات التوازن الاقتصادى.

٤- المعلومات:

لأن ترشيد القرارات الاستثمارية يعتمد على وفرة المعلومات وجودتها وبالتالى تقليل درجة الشك وعدم التأكد عند تحديد الاتجاه المستقبلى لنشاطات القطاع الخاص، ومن القضايا الأساسية التى سيتم معالجتها خلال الخطة الخامسة الحاجة إلى تعزيز مساندة الدولة للتخطيط التنموى والاستثمارى للقطاع الخاص من خلال نشر المعلومات المتعلقة بالأعمال للنشاطات الاقتصادية على نطاق واسع.

٥- السياسات:

أى زيادة الجهود لتسهيل عملية إدخال الإجراءات التنظيمية الجديدة

اللازمة لتحقيق توسع استثمارات القطاع الخاص، وقد تم أجراس تعديل في السياسات الخاصة بذلك، واتخذت مبادرات جديدة خلال الخطة الخامسة أهمها[1]:

أ) إيجاد أسواق مالية أكثر انضباطا تؤدى إلى زيادة رصيد رأس المال وفرص استثمارية متنوعة ومزيداً من السيولة للمستثمر السعودى.

ب) زيادة التنسيق والتعاون بين القطاعين الحكومى والخاص من خلال إنشاء إدارة للقطاع الخاص في وزارة التخطيط.

جـ) إقامة مركز للمعلومات للقطاع الخاص هدفه جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالاقتصاد السعودى واقتصاديات الدول الأخرى طالما كانت دعامة له في اتخاذ قراراته.

د) التوسع في المحاكم التجارية لضمان سرعة البت في المنازعات.

هـ) تشجيع المصارف التجارية على التوسع في الإقراض طويل ومتوسط المدى.

و) تسيير الإجراءات ووضع إطار تنظيمى للتعاون والتنسيق بين القطاعين الحكومى والخاص.

ز) تشجيع الاندماج في صورة شركات مساهمة.

ح) تنمية الصادرات غير النفطية للقطاع الخاص.

ط) تخصيص بعض المشروعات الحكومية لصالح القطاع الخاص.

---

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ)، ص١٠٢، ١٠٣.

ثالثاً: القطاع الخاص والأهداف التنموية:

تعطى استراتيجية الخطة الخامسة أولوية قصوى لزيادة النمو الاقتصادى، وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات مع الاهتمام بإحداث تغيير في البنية الاقتصادية وللقطاع الخاص دور هام في تحقيق التنويع من خلال زيادة استثماراته(١)، ولهذا انعكس ذلك على أهداف التنمية التى تتوخاها الخطة وتحصلت فيما يخص تفعيل القطاع الخاص في المحافظة على الاستقرار الاقتصادى من خلال استقرار الميزانية العامة (الإنفاق الحكومى) ليتمكن القطاع الخاص من رسم سياساته المختلفة في ضوئه، وفتح المجال للقطاع الخاص لممارسة نشاطه بفاعلية أكبر للمساهمة في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتشجيع استثماراته في الاقتصاد الوطنى، وقيام المنافسة الفعالية بين فعالياته(٢)، وهى سياسات تعمل مجتمعة على زيادة دور القطاع الخاص في إحداث التنمية المطلوبة، وبالتالى نرى انعكاس تلك الأهداف المختلفة في عملية التنمية الاقتصادية على الواقع وعلى العملية التخطيطية رسماً وإعداداً، وتمكن بالتالى من أداء الدور المناط به من خلال حشد رأس المال في صورة إدخارات فردية وقطاع أعمال خاص لتمويل بعض استثمارات الخطة التنموية مع ضرورة توفير الوسائل التى تدعم السوق المالى(٣).

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ)، ص١٢٣، ١٢٤، ١٥٣، ١٨٧.
(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ)، ص١٢٣، ١٢٤، ١٥٣، ١٨٧.
(٣) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ)، ص١٢٣، ١٢٤، ١٥٣، ١٨٧.

وقد سبق التنويه إلى أن الخطة الخامسة هى خطة القطاع الخاص، و الاهتمام واضحاً به خلالها، حتى أفرد له الفصل السابع من كتاب الخطة لأن الدولة قد تولت من البداية الدور الرائد في التنمية الاقتصادية لا سيما في إقامة مشروعات البنية الأساسية خاصة في فترة ارتفاع عوائد النفط مكنها من الاستغلال الأمثل لتلك العوائد فيما يعود بالمصلحة على الوطن والمواطن، وبالرغم من الدور المحدود نسبياً للقطاع الخاص خلال الخطتين الأولى والثانية وتوقف مساهمته على الشراكة في إقامة المشاريع التنموية وتقديم الخدمات لكل من القطاع الحكومى والمستهلكين وقطاع الأعمال(١)، تعاظم دوره فيما تلاها من الخطط حتى بلغ أقصاه في الخطة التى نحن بصددها- الخطة الخامسة- ورسمت له أهداف تخصه إيمانا من الدولة بأهمية الدور الذى يجب أن يلعبه القطاع الخاص في الفترة الحالية، واستمراراً لزيادة تَفْعيلِهِ في الخطط التنموية للنهوض بأعباء التنمية لأن المملكة العربية السعودية دولة إسلامية تنتهج الاقتصاد الحر وفق القواعد والضوابط الإسلامية التى تقتضى بأن النشاط الاقتصادى يجب أن يكون خاصاً إلا في مجالات محددة، وباستقراء ما أفردته الخطة الخامسة للقطاع الخاص نستطيع تبين ما يلى(٢):

١- في مجال الأهداف التنموية للقطاع الخاص: هناك أربعة مجالات رئيسية حددتها الخطة لتفعيل القطاع الخاص وتعزيز دوره كقوة دافعة للنمو والتطور الاقتصادى إلى ما بعد سنوات الخطة وهى(٣):

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ)، ص١٢٣، ١٢٤، ١٥٣، ١٨٧.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ)، ص١٨٨، ١٨٩.

(٣) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ)، ص١٨٨، ١٨٩.

١- تنويع القاعدة الاقتصادية:

وهو من الأهداف الاستراتيجية في كافة الخطط التنموية وقد كان يعتمد في بداية التخطيط على مبادرات الدولة وتشجيعها لاستثمارات القطاع الخاص، غير أن إنشاء مدينتى الجبيل وينبع الصناعية أتاح قاعدة اقتصادية متينة لتعزيز دور القطاع الخاص في الصناعات المكملة والمرتبطة بالبتروكيماويات، فضلاً عن ذلك سيتم إنشاء مجموعة من الصناعات تعتمد على استثمارات القطاع الخاص وتعزيز قدراته في قطاع الأعمال.

٢- توفير فرص عمل منتجه للقوى العاملة السعودية:

كانت الدولة تنوء بأعباء التوظيف للأعداد المتزايدة من العمالة السعودية، إلا أن الخطة الخامسة تتخذ نمطاً مغايراً إذ يتوقع أن تستوعب (٩٥%) من الزيادة المتوقعة في حجم العمالة خلال سنوات الخطة الخامسة.

٣- توسعة رأس المال الخاص في الاقتصاد الوطنى:

تمثلت نسبة مساهمة القطاع الحكومى في استثمارات الخطط الأربع بين (٥٥%- ٧٥%) كما تم تحويل الكثير من الاستثمارات الأخرى التى تولاها القطاع الخاص بقروض حكومية، وبالرغم من تراكم الموجودات المالية لهذا القطاع وصغر حجم السوق المحلية، وصعوبة الحصول على فرص استثمارية مجدية اقتصاديا يمثل رأس المال الخاص مصدراً مهماً وغير مستغلاً بالكامل ويعتمد تحقيق التنمية الاقتصادية مستقبلاً على استغلاله.

٤- دعم مقدرة الاقتصاد الوطنى:

على التكيف مع الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية، لذا فإن قوة اقتصاد الملكة في مواجهة الظروف والتغيرات، يعتمد إلى حد كبير على وجود

قطاع خاص قادر على المنافسة بكفاءة اقتصادية فعالة، لأن المقدرة على التكيف سمة مميزة للقطاع الخاص الذى يقوم معظم نشاطه على المخاطرة والتوقعات.

رابعاً: استراتيجية تحقيق الأهداف التنموية للقطاع الخاص:

للوصول إلى تحقيق الأهداف التنموية للقطاع الخاص السابق الإشارة إليهما يتطلب الأمر مجموعة من السياسات والمبادرات والابتكارات في كل من القطاع الحكومى والخاص، وقد حددت الخطة الخامسة أربعة عناصر أساسية لتحقيق تلك الأهداف هى[1]:

أ) تشجيع مساهمة القطاع الخاص للدخول في نطاق أوسع من النشاطات:

تقوم الدولة بدور كبير في النشاطات التى يعجز القطاع الخاص عن القيام بها، أو لعدم عملية قيامه بها مثل الأمن الوطنى، أو عندما يصبح تقديم تلك الخدمات جزء من المهام الرئيسية للدولة كخدمات التعليم، وفيما عداها ترى الخطة إمكانية اضطلاع القطاع الخاص بها، ومن السياسات الحكومية إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص لمزاولة بعض الأنشطة التى يتولاها القطاع الخاص حيث تقضى سياسة التخصيص تحسين الكفاءة الاقتصادية للمشروعات التى قد تحول للقطاع الخاص شريطة أن يترتب على ذلك منفعة حدية في تخفيض التكلفة، وحسن الأداء، وتحقيق فرص للسعوديين.

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ)، ص١٩٠.

ب) تشجيع المنافسة بين المنتجين السعوديين:

تعزيز القدرة التنافسية من الشروط الهامة لنمو وتطور وتفعيل القطاع الخاص، لذا يتطلب الأمر زيادة القدرة التنافسية للمنتجين السعوديين للسلع المستوردة في السوق الداخلى والخارجى، وعليه تضمنت الخطة الخامسة، زيادة تشجيع المنافسة ودعمها في القطاع الخاص من خلال سياسات خاصة بالاقتصاد الكلى وأخرى قطاعية تهتم بترويج الصادرات وتشجيع المشروعات المشتركة ودعم القاعدة التقنية من خلال الاستثمار والتوسع في خدمات الأعمال التى تركز على تحسين الإنتاجية.

جـ) تنمية الأسواق المالية المحلية:

يعتمد تفعيل القطاع الخاص على رأس المال الخاص في تمويل التوسع المستقبلى في نشاطاته ومن المطالب الأساسية لتحقيق ذلك قيام أسواق مالية محلية تعمل بكفاءة عالية، وإيجاد تغييرات جذرية في فرص الاستثمار المالية مع حفز وتشجيع تعبئة المدخرات الوطنية عن طريق القنوات الشرعية.

د) دعم إمكانات القطاع الخاص في مجال الأعمال:

نظراً لاستمرار معاناة القطاع الخاص من نقص في المهارات المطلوبة استلزم الأمر إيجاد مجموعة من السياسات تعمل على دعم إمكانات ذلك القطاع منها، وضع برامج للمعلومات لمساعدة القطاع الخاص في تحديد فرص العمل العامة، وبرامج دعم المساعدات الفنية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، والإجراءات الرامية إلى زيادة استيعاب التقنية في الاقتصاد لزيادة المعرفة بقضايا الأعمال وممارستها.

وإمعانا في تحقيق المزيد من تفعيل القطاع الخاص والاهتمام به في تحقيق أهدافه التنموية والاضطلاع بالمهام المأمولة منه حددت الخطة مجموعة من المجالات تشكل فيما بينها فرص يستطيع القطاع الخاص من خلالها تحقيق الأهداف المخططة له في هذه المجالات[1]:

أ) القطاعات الإنتاجية ومجالاتها:

* نشاطات الصناعات البتروكيماوية.
* المعادن الأولية وتصنيعها.
* المشروعات الدفاعية ذات التقنية العالية من خلال برامج التوازن الاقتصادى.
* التصنيع الزراعى والزراعة ذات القيمة المضافة العالية.
* التسويق المكثف للصادرات (مواد بناء- الأغذية والمشروبات- المنتجات البلاستيكية والكيماوية والصناعات المعدنية، المنتجات الزراعية).
* إحلال الواردات التنافسية.
* تنمية الموارد الطبيعية.
* إنشاء صناعات جديدة بالتعاون مع مستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجى.
* التخصص (الصناعات الهيدروكربونية وغيرها).

ب) قطاع الخدمات ومجالاته:

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ)، ص١٩٢.

* خدمات الأعمال التى تركز على تحسين كفاءة الأداء والإنتاجية.
* تنويع التمويل (شركات تأجير- شركات رأس مال مشتركة- شركات تأمين- بنوك تصدير- ....الخ).
* نظم تدريب القوى العاملة.
* خدمات المعلومات الاقتصادية والمالية وخدمات الأعمال.
* عقود خدمات التشغيل والصيانة.
* تنمية وتطوير السياحة الداخلية.
* مساهمة القطاع الخاص في مجال الاتصالات، والرعاية الصحية، والنقل والتعليم.

هذا وقد احتوت الخطة مجموعة من المبادرات التنظيمية لدعم تنمية القطاع الخاص أهمها[1]:

١- إنشاء إدارة للقطاع الخاص:

في وزارة التخطيط مهمتها الرئيسية تنسيق جهود التنمية وتنفيذ السياسات التى تحفز استثمارات القطاع الخاص وتهيئة البيئة الاقتصادية المواتية له، وإجراء البحوث وتقويم أوضاع القطاع الخاص من حيث السياسات والأنظمة الحكومية، ونوعية العمالة، ومدى توفر الإمكانيات الفنية والإدارية والائتمانية والمعلومات.

٢- التخصيص من الأهداف الرئيسية للخطة الرابعة:

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ)، ص١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨.

تقليل مساهمة القطاع الحكومى في الأنشطة الاقتصادية التى يستطيع القطاع الخاص أداءها بفاعلية وربحية، ونجد هذا واضحاً في الخطة الخامسة أيضاً من التوسع في وضع الأسس الاستراتيجية له، وسيكون الهدف النهائى للتخصيص هو تحقيق الحكومى والخاص قادراً على أداء مستوى أعلى من الكفاءة الاقتصادية والتحديد والابتكار، ذلك أن برنامج التخصيص المستهدف يحقق على مستوى التنفيذ بعض الأهداف الرئيسية للخطة على رأسها تفعيل القطاع الخاص، وزيادة استثماراته في الاقتصاد الوطنى، وتعزيز المنافسة والكفاءة الاقتصادية وروح التجديد والابتكار، وسيتم دراسة مدى جدوى تنفيذ بعض الإجراءات بزيادة مساهمة القطاع الخاص مثل: (زيادة عدد رجال الأعمال المرموقين في مجالس إدارات المؤسسات الحكومية، وبيع مؤسسات حكومية مختارة للقطاع الخاص، وبيع أسهم في مؤسسات حكومية مختارة للمستثمرين، تشجيع القطاع الخاص ليتنافس مع نشاطات حكومية مختارة).

٣- خدمات الأعمال:

أى دعم الخبرة التى تم بالفعل تنميتها في الكثير من الخدمات وتطويرها، وإيجاد تجهيزات أساسية تنافسية لخدمات أعمال المنتجين والتى ستدعم توسعته قطاع خاص كفء ذى مقدرة تنافسية عالية.

وقد تم اتخاذ العديد من المبادرات في هذا الصدد في الخطة الخامسة أهمها[١]:

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ) ص١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨.

أ) تبسيط إجراءات: تسجيل شركات خدمات أعمال المنتجين الجديدة مع السماح للشركات القائمة بتنويع نشاط خدماتها دونما حاجة إلى إعادة تسجيلها.

ب) تسهيل الأنظمة واللوائح: الخاصة بمنح عقود حكومية صغيرة لشركات الأعمال الصغيرة ومنحها أفضلية خاصة.

جـ) تعديل الإجراءات: لجذب شركات خدمات أعمال المنتجين العالمية لإنشاء شركات مشتركة في المملكة، من خلال مراجعة نظام استثمار رأس المال الأجنبى والقيام بحملات ترويجية مركزة بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبى.

د) تنمية وترويج الصادرات: حققت المملكة من خلال الخطط السابقة تنويع في القاعدة الإنتاجية إذ أنها تنتج مجموعة من المنتجات الصناعية والاستهلاكية والزراعية يتم توزيعها في السوق المحلى ونظراً للصغر النسبى في حجم السوق المحلى ينبغى على المنتجين في القطاع الخاص توسعة نطاق السوق من خلال الأسواق الإقليمية والدولية، وقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتحقيق ذلك باتخاذ أساليب موسعة لتمويل الصادرات فوق مجهودات البنك الإسلامى والشركة السعودية للصادرات الصناعية، والاستفادة من المنح التى تقدمها المملكة وهى من أعلى المساعدات في العالم كوسيلة فعالة لزيادة فرص التصدير فضلاً عن عمل الدولة ضمن إطار مجلس التعاون الخليجى للتأكُّد من عدالة معاملة السعودية في الأسواق.

هـ) تشجيع الاستمارات الأجنبية: يصحب الاستثمارات الأجنبية عادة مجموعة من المكاسب الاقتصادية منها نقل التقنية والأساليب الإدارية

وخبرات التسويق والمعلومات الخاصة بالأسواق وتقليل التكاليف وتوزيع المخاطر، وتوسيع حجم السوق، وتوفير المعلومات المختلفة حول الأسواق الدولية لبعض المنتجات، من أجل ذلك ستشجع الدولة، وتسهل علاقات التعاون في الأعمال والمشروعات المشتركة بين الشركات السعودية والأجنبية.

و) التعامل بالأسلوب التجارى مع التقنية: يتطلب إجراء تحوير التقنية وتطويعها والاستفادة منها في تنمية إمكانيات كل من القطاعين الحكومى والخاص مع اختيار وإجراء التطبيقات الجديدة باستعمال التقنيات المتقدمة مع ضرورة تقديم أساليب أكثر فعالية لتناسق برامج التنمية مع إمكانيات القطاع الخاص.

ز) التعليم التجارى: لتعزيز دور القطاع الخاص وقدرته على المنافسة سيتطلب الأمر التوسع في تدريس المواد التى تتعلق بقطاع الأعمال في المراحل الثانوية والجامعية وتوسعة برامج التدريب قصير الأجل، وستتم دراسة إمكانية إنشاء كلية للدراسات العليا في مجال إدارة الأعمال ذات مستوى متقدم من التعليم والمهارات الفنية، كما أن مشاركة القطاع الخاص في إدارتها وتمويلها من خلال هباته قيد التفكير.

حـ) تنمية الأعمال الصغيرة: الأعمال الصغيرة عادة من المصادر الرئيسية للنمو والتوظف والتجديد والابتكار، ولنجاحها ينبغى إتباع سياسات متميزة وبرامج مساعدات مالية وفنية واستشارية محددة، وخلال الخطة الخامسة سيتم تقويم الإجراءات الجديدة والمستهدفة لقطاع الأعمال الصغيرة التى توفر المدخلات للقطاعات الإنتاجية، وتدعم زيادة الصادرات، ومن المجالات التى ينبغى دراستها، النظر في إمكانية زيادة التمويل، وتنفيذ

برامج مساعدات فنية واستشارية ذات تكلفة منخفضة، إما من خلال بنك التسليف السعودى، أو بنك متخصص لدعم هذه الأعمال.

ط) جمعيات القطاع الخاص: والتى تهدف إلى تحقيق الربح بل إلى تقديم الخدمات الفنية والمهنية لأعضائها، تعمل كمراكز معلومات متخصصة في القضايا الصناعية المهنية.

ك) تحسين فرص الأعمال للمرأة ضمن القطاع الخاص: وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ذلك تتحصل المبادرات الخاصة بالمرأة خلال الخطة الخامسة فيما يلى[1]:

١- تحديد فرص الأعمال المحتملة للمرأة.

٢- مراجعة الأنظمة واللوائح التى تؤثر في استثمار المرأة.

٣- التحرى عن دورات جديدة في تعليم المرأة أساليب الأعمال في المدارس والجامعات.

٤- استحداث الطرق اللازمة لتقديم المساعدات المالية والفنية للنساء للبدء بالأعمال الجديدة.

٥- دراسة جدوى إقامة شركات برؤوس أموال مشتركة تدار من قبل النساء لتوجيه أموالهن للاستثمار.

٦- الحصول على القروض التجارية.

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ) ص٢٠٠.

المبحث الخامس

"القطاع الخاص في خطة التنمية السادسة (١٤١٥- ١٤٢٠هـ)"

القطاع الخاص بؤرة النشاط الاقتصادى في المملكة العربية السعودية، وما ذلك إلا لتطبيق الشريعة الإسلامية واتخاذها منهجاً وسلوك ونظام حياة في كافة مناحى الحياة وجوانبها بما فيها الجانب الاقتصادى الذى يعتمد في الأصل على الحرية الاقتصادية المعبرة عن ذلك والنابعة من- الدين- ويحسن بنا قبل تناول تفعيل القطاع الخاص في خُطَّة التنمية السادسة أن نستعرض بعض المؤشرات الهامة والمتصلة بموضوعنا لأن تناول الإنجازات والنتائج الضخمة التى تحققت لهذه البلاد الكريمة بأصلها وحكومتها يحتاج إلى جهود كبيرة ومتتالية، غير أن الواقع الاقتصادى يعبر عن نفسه إذ لا تخفى تلك الإنجازات التى تحققت من خلال ملحمة التنمية السعودية.

على أننا نستطيع تحديد هذه المؤشرات التى تبين القوة المتنامية للقطاع الخاص فيما يلى[١]:

١- زاد حجم الاستثمار السنوى الخاص من ألف مليون ريال عام ١٣٨٩-١٣٩٠هـ بداية تطبيق الخطة الأولى إلى (٤٦ ألف مليون ريال) في السنة الأخيرة من خطة التنمية الخامسة (١٤١٤- ١٤١٥هـ) وهو ما يوازى ٤٦ ضعفاً.

٢- زادت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلى الإجمالى من (٢١%) عام ١٣٩٥- ١٣٩٦هـ بداية تنفيذ الخطة الثالثة إلى (٤٥%) في العام

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة (١٤١٥- ١٤٢٠هـ) ص٤٢، ٤٣، ١٥٦، ١٥٧، ٥٢.

الأخير من خطة التنمية الخامسة (١٤١٤- ١٤١٥هـ) في حين بلغ إسهامه في الناتج المحلى الإجمالى غير النفطى في نفس العام حوالى (٧٢%).

٣- سجل مجموع العمالة الموظفة في نشاطات القطاع الخاص زيادة مقدارها (٧، ٤) مليون عامل في الفترة ما بين (١٣٨٩- ١٣٩٠هـ) و (١٤١٤- ١٤١٥هـ).

٤- بلغ عدد المشروعات المشتركة (وطنية وأجنبية) في (١٤١٣- ١٤١٤هـ) (٣٥٢ مشروعاً) برأس مال إجمالى يصل إلى (٥، ٨١) مليون ريال سعودى.

٥- نما سوق الأسهم خلال السنوات السابقة على إعداد الخطة السادسة وهو من الأوعية الرئيسية (١٥ مليون سهم) عام (١٤٠٨- ١٤٠٩هـ) إلى ما يزيد على (٦٠ مليون سهم في نهاية الخطة الخامسة).

غاية الأمر إن القطاع الخاص حظى في هذه الخطة شأن سابقته بالتفعيل المناسب لدوره وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ويتضح هذا أكثر من دراسة وتحليل النقاط التالية[1]:

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة (١٤١٥- ١٤٢٠هـ) ص٤٢، ٤٣، ١٥٦، ١٥٧، ٥٢.

أولاً: سوف يستمر مبدأ التخطيط التأشيرى من خلال مجموعة متكاملة من السياسات والتوجيهات أهمها[١]:

أ) توضيح الدولة للاتجاهات الرئيسية للتنمية ضمن كل قطاع.

ب) تحديد حجم وتركيب إجمالى الاستثمار المطلوب لتحقيق أهداف التنمية والمساهمة المأمولة للقطاع الخاص في هذا الاستثمار.

جـ) إيجاد مناخ إيجابى للاستثمار من خلال اعتماد سياسات مالية ونقدية مناسبة تساعد على التوسع في التمويل لرأس المال المتوسط والطويل الأجل، فضلاً عن السياسات الاقتصادية الملائمة لدعم الإنتاج الزراعى والصناعى وتشجيع الصادرات.

د) تحديد مجالات التخصيص وفرص الاستثمار الأخرى التى ستكون لها عوائد جيدة للقطاع الخاص بحيث يساهم مباشرة في تحقيق النمو وأهداف التنويع في خطة التنمية السادسة.

ثانياً: من خلال الأهداف العامة للخطة ومحاورها وقضاياها الأساسية:

جاء في الهدف السادس من أهداف الخطة ما يلى:

(الاستمرار في تشجيع إسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية)[٢]، ومما تجدر الإشارة إليه أن مصطلح التخصيص بدء استخدامه فعلياً من خلال هذه الخطة وقد سعت الخطة إلى تحديد مجموعة

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة (١٤١٥- ١٤٢٠هـ) ص٤٢، ٤٣، ١٥٦، ١٥٧، ٥٢.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة (١٤١٥- ١٤٢٠هـ)، ص٨٧، ٩٧.

من السياسات التى تتضمن قيام القطاع الخاص بدوره في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة نذكرها فيما يلى[١]:

أ) تحفيز القطاع الخاص على تحويل وإنشاء بعض المرافق العامة وتأجيرها لفترة من الزمن تعود ملكيتها بعد ذلك للجهة الحكومية المسئولة.

ب) تكليف بعض شركات القطاع الخاص ببناء بعض المرافق العاملة وتشغيلها مقابل إيرادات تحصل عليها خلال فترة من الزمن تستعيد فيها استثماراتها وتعيد ملكيتها بعد ذلك للجهة المسئولة.

جـ) التشجيع على إنشاء الشركات المساهمة.

د) اجتذاب الشركات الأجنبية للاستثمار في المملكة مشاركة أو منفردة في المشاريع الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية والتقنية المتقدمة.

هـ) التوسع في تطبيق نظام التوازن الاقتصادى ليشمل المشاريع المدنية مع التأكد على البعد الفنى وتطوير الكفاءات.

و) التوسع في استغلال رؤوس أموال القطاع الخاص في تمويل كثير من المشاريع الحكومية.

ز) تحويل ملكية وإدارة بعض الأنشطة الحكومية ذات الصبغة التجارية إلى القطاع الخاص.

وللقطاع الخاص دور في تنمية القدرة التنافسية للمملكة في المجال الدولى من خلال تحسين نوعية المنتجات السعودية وتخفيض تكاليف إنتاجها بالاستفادة من الفنون الإنتاجية المختلفة، ولعل القطاع الخاص قد أخفق فيما

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة (١٤١٥- ١٤٢٠هـ)، ص٨٧، ٩٧.

يتعلق بالاستفادة من الابتكارات العلمية والتقنية لتطلبها استثمارات ضخمة، ويستلزم الأمر تشجيع القطاع الخاص على بناء قدرة تقنية ذاتية وتشجيعه على تبنى سياسات للبحوث والتطوير وتذليل العقبات التى يواجهها ومساعدته في إنشاء مختبرات الأبحاث والجودة والنوعية[١].

ثالثاً: القطاع الخاص في خطة التنمية السادسة:

تركز الخطة السادسة على جوهرية الدور الفردى الذى يلعبه القطاع الخاص في المستقبل كمحرك لعملية التنمية الاقتصادية يحددها في ذلك العديد من العوامل أهمها[٢]:

١- توسع الحكومة في سياسات دعم وتشجيع القطاع الخاص وإيجاد المناخ الاستثمارى المناسب له ووضوح الرؤية المستقبلية للمستثمرين وتزايد ثقتهم.
٢- توفر الفرص الاستثمارية الكافية في القطاعات الإنتاجية المختلفة.
٣- توفر السيولة والمدخرات لدى القطاع الخاص وزيادة دور المؤسسات، والأسواق المالية في توجيه هذه السيولة إلى القنوات الاستثمارية.

رابعاً: الفرص المتاحة للقطاع الخاص:

اتجهت الخطة السادسة إلى إبراز الفرص المتاحة للقطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية نسوقها إجمالاً[٣] علماً بأن الخطة في ثناياها المختلفة وضحت تلك الفرص على مستوى كل قطاع وفرع وهى:

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة مرجع سابق، ص٩٩، ١٥٤، ١٦٦، ١٧٠.
(٢) المرجع السابق نفس الصفحة.
(٣) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة مرجع سابق، ص٩٩، ١٥٤، ١٦٦، ١٧٠.

١- تمويل وتنفيذ المشاريع الجديدة للخطة السادسة كما يلى[١]:

أ) بناء وتشغيل المشروعات العامة الجديدة لفترة زمنية محددة لاسترداد تكلفة الاستثمار وتحقيق ربح معقول ثم تحويل ملكيتها إلى القطاع الحكومى بنهاية الفترة ومن أمثلة تلك المشروعات توليد الطاقة الكهربائية والاتصالات والحدائق والمتنزهات العامة.

ب) بناء بعض المرافق العامة وتأجيرها للجهة الحكومية التى تطلبها وتحويل ملكيتها للدولة بعد فترة يتم الاتفاق عليها بناء على فترة استرجاع تكاليف التمويل ومن أمثلة ذلك بناء المدارس، ومراكز الرعاية الصحية الأولية وغيرها من المبانى الحكومية.

جـ) بناء وتشغيل بعض المرافق العامة الأخرى والاحتفاظ بملكيتها للقطاع الخاص مثل إنشاء المدارس الخاصة وتوسعتها وإنشاء جامعات أهلية ومرافق بلدية وشركات للضمان الصحى.

٢- المرافق الحكومية القائمة:

منذ فترة طويلة تعتمد الدولة أسلوب التعاقد مع القطاع الخاص لتشغيل وصيانة الكثير من المرافق العامة، كالمستشفيات وصيانة الطرق والمبانى الحكومية ونظافة المدن وغير ذلك، وسيستمر تطوير ذلك خلال الخطة

(١) تم توضيح الفرص المتاحة للقطاع الخاص في كل من المياه والطاقة والثروة المعدنية والزراعية والصناعية والكهرباء والبناء والتشييد والتجارة والسياحة والمواصفات والمقاييس والخدمات الاحصائية والتعليم العام والعالى والفنى والمهنى والعلوم والتقنية والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية والاعلامية والخدمات المدنية، والنقل والاتصالات والشئون البلدية والإسكان، وللتفصيل انظر، خطة التنمية السادسة.

السادسة وتوسعته ليشمل المرافق التابعة للجهات الحكومية كتحلية المياه والموانى والمطارات وغيرها، وسيتم اختيار بعض الأنشطة ذات الصيغة التجارية مثل الاتصالات والخطوط السعودية شريطة أن يعود ذلك بمنفعة حقيقية للاقتصاد الوطنى.

٣- الشركات الحكومية العاملة:

تقتصر الشركات المملوكة بالكامل للدولة على عدد محدود جداً من الشركات أهمها شركتى أرامكو والتأمين التعاونى أما الغالبية العظمى فهى ملكية مختلطة، وسيتم تفعيل دور القطاع الخاص وتنفيذ برنامج التخصيص خلال مجموعة من البدائل هى:

أ) توسيع رأس مال الشركات الحكومية والمختلطة وعرض الأسهم الجديدة للاكتتاب العام.

ب) عرض بعض الأسهم الحكومية للبيع في السوق المالية في الوقت المناسب وعلى مراحل تدريجية بالأسلوب الذى يؤثر على استقرار السوق المالية.

جـ) بيع بعض الحصص الحكومية بالكامل إلى شركات الاستثمار التنموى المملوكة للقطاع الخاص والمدرجة في سوق الأسهم المحلية كشركة مساهمة.

خامساً: دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف خطة التنمية السادسة:

الركيزة الأساسية لخطة التنمية السادسة تنمية القطاع الخاص وتعميق دوره في عملية التنمية الشاملة، لذا وجب على ذلك القطاع التكاتف مع

الحكومة لتحقيق الأهداف العامة التالية[١]:

١- تحسين مستويات الكفاءة الاقتصادية بمختلف أوجهها، وبالأخص كفاءة استخدام الموارد النادرة والكفاءة الإنتاجية.

٢- إحلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين.

٣- تنويع القاعدة الإنتاجية لاقتصاد المملكة، وتقليل الاعتماد على المواد الهيدروكربونية والدخول في مجالات استثمارية جديدة موجهة نحو السوق المحلية والعالمية.

٤- تخفيف الأعباء المالية عن كاهل الدولة من خلال المساهمة في تمويل المشروعات التنموية.

٥- المساهمة الفعالة في رفع القدرات التقنية والإدارية للقوى العاملة وتحسين مستويات إنتاجيتها.

فضلاً عن الأهداف الكمية التالية[٢]:

١- المساهمة في تنفيذ ما نسبته (٥٧%) من مجموع الاستثمارات المتوقع تنفيذها خلال الخطة السادسة.

٢- المساهمة في تمويل (٤٥%) من مجموع الاستثمارات المطلوبة خلال فترة الخطة السادسة من مدخراته الذاتية.

٣- تحقيق معدل نمو حقيقى للقيمة المضافة في القطاع الخاص بنسبة (٤.٣%) كمتوسط سنوى خلال فترة الخطة السادسة.

---

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة مرجع سابق)، ص١٦٨.
(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة مرجع سابق، ص١٦٩.

٤- زيادة حصة القطاع الخاص في الناتج المحلى غير النفطى من (٧٢%) بداية الخطة السادسة إلى (٧٦%) في نهايتها.

٥- تحقيق زيادة صافية في عدد العاملين السعوديين في القطاع الخاص بمقدار (٤٦٦) ألف عامل عن طريق إحلال (٢٨٤) ألف عامل سعودى محل غير سعودى بالإضافة إلى توفير (١٨٢) ألف فرصة عمل جديدة.

حاصل الأمر أن القطاع الخاص هو الركيزة الأساسية للعملية التنموية ويتوقع منه أن يقوم بالدور الملائم في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وهذا الأمر واضح في منهجية التخطيط السعودى منذ الخطة الأولى، وازداد الأمر وبلغ ذروته في الخطط الرابعة وما تلاها، حتى نستطيع القول وبما لا يدع أدنى مجال للشك، أن الخطتين الخامسة والسادسة هما خطتا تفعيل القطاع الخاص تنفيذاً لتحمل أعباء مسئولية العملية التنموية، ومرد ذلك كله إلى السياسة الاقتصادية الرشيدة التى تتبناها الدولة من ناحية في تهيئة كافة الوسائل والسياسات، وتذليل كافة العقبات والصعوبات التى تعوق سبيل القطاع الخاص، وتحد من نموه وتطوره مع وجود هيكل متنوع من الحوافز المادية والمعنوية، والدعم اللامحدود في أشكال متعددة، مكنت القطاع الخاص بالفعل من المساهمة بكفاءة في عملية التنمية وتعميق دوره وأهميته، وسيره بخطى ثابتة في ركاب الخطط، وفق منهجية التخطيط.

على أن الأمور الرئيسية التى نستطيع أن نقررها في نهاية تحليل الدور الملقى على القطاع الخاص في الخطط التنموية، أن هناك مجموعة من العوامل المشتركة، واكبت مسيرة الخطط التنموية نستطيع تحديدها كالتالى:

١- المملكة دولة إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية وتتخذها منهجاً ونظام ومن ضمن أهم الأمور اللصيقة بالقضايا النظامية، هنا انتهاج أسلوب

الحرية الاقتصادية، الذى انعكس بالتالى على منهج أسلوب التخطيط المتبع، فتضافرت عناصر المفهوم الإسلامى للتخطيط وهى: التطبيق الكامل والصحيح للشريعة، والاهتمام بمبدأ الأولويات، والمشاورة، واحترام حقوق كل من الملكيات العامة والخاصة، فضلاً عن وجود الجهاز الفنى الكفء الذى يعد الخطط الاقتصادية تبعاً لمقاصد الشريعة.

٢- إيمانا من الدولة بأهمية القطاع الخاص، وضرورة تعاونه مع القطاع العام، فقد أولته أهمية كبرى، وأوجدت له هيكل متنوع من الحوافز، وشجعته وبكافة الوسائل للاتجاه لكثير من النشاطات الاقتصادية، ولم تكن تقدم إلا على بعض أنواع النشاطات التى لا يقوم بها القطاع الخاص، أولهما طابع استراتيجى خاص، وفي هذا قناعة تامة من الدولة أن النشاط الاقتصادى عموماً يجب أن يتولاه القطاع الخاص، وهو ما ينسجم مع معطيات النظام الاقتصادى الإسلامى.

٣- نظراً لأن نوعية مصادر التمويل تحدد نوعية الأساليب، والمناهج التخطيطية، فقد كان أسلوب التخطيط التنموى السعودى ذو أبعاد شمولية للقطاعات والمناطق في ضوء مراعاة التوازن بأبعاده المختلفة، ومعلوم أن الشمول والتوازن من أولى الأمور المطلوبة في منهج الإعمار بمفهومه الواسع في الإسلام، وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، أوجدت الدولة الكثير من القنوات الشرعية لحشد المدخرات العائلية وقطاع الأعمال للاستفادة القصوى منها في عملية التنمية الاقتصادية.

٤- راعت الخطط التنموية إعطاء القطاع الخاص أهمية ارتكازية عند إعداد الخطط التنموية وعند تنفيذها أيضاً، ففى الإعداد يتم التشاور معه في الكثير من القضايا التى تتضمنها الخطة، وتراعى فيها الأهداف المحققة

لمصلحة الوطن والمواطن في ضوء الإطار العام من القيم والتعاليم الإسلامية، وفي التنفيذ يتولى تنفيذ الجزء الكبير من المشروعات التى انطوت عليها الخطة من خلال المشاركة، والتعاقد أو ما شابهها.

المبحث السادس

تفعيل القطاع الخاص من وجهة نظر إسلامية

تم العرض بشئ من التفصيل لمسيرة التفعيل في خطط التنمية السعودية، من الخطة الأولى عام (١٣٩٠- ١٣٩٥هـ) حتى الخطة السادسة التى نحن في السنتين الأخرتين لتنفيذها (١٤١٥- ١٤٢٠هـ) ووجد أن هناك تطابقاً في القضايا المنهجية للتخطيط التنموى السعودى، مع ما هو موجود في أسس الإسلام ومبادئه الاقتصادية، ولا غرابة في ذلك فالمملكة العربية السعودية دولة إسلامية، تتخذ من العقيدة الإسلامية قاعدة وأساس في كل شئونها.

وما سبق عرضه فيما يتعلق بمسيرة التفعيل في الخطط التنموية، هو من باب تفويض وتوجيه الدولة للقطاع الخاص، وتوفير الوسائل للقيام بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، بل وأن يقوم ببعض الوظائف الاقتصادية للدولة متى رأت قدرته وكفايته لذلك، لأن الأصل في النشاط الاقتصادى أن يكون خاصاً، إلا في حالات محددة توخاها النموذج السعودى في التنمية والتخطيط، ويجد هذا الموضوع، التفويض والتوجيه، وتوفير الوسائل سنده الفقهى الكافى.

إن وظائف الدولة في الإسلام تنحصر في[١]:

١- حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة.

٢- تنفيذ الأحكام بين المتنازعين وقطع الخصام بين المتشاجرين.

٣- حماية البيضة وديار المسلمين.

---

(١) الماوردى، الأحكام السلطانية، المطبعة السلفية: القاهرة، بدون رقم أو تاريخ، ص٦.

٤- إقامة الحدود على المخالفين ومعاقبة وتعقب المجرمين.

٥- تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة.

٦- جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة.

٧- جباية الفئ والصدقات على ما أوجبه الشرع.

٨- تقدير العطايا وما يستحق بيت المال.

٩- استكفاء الأمناء وتقليد النصحاء فيما يفوض إليهم من أعمال.

١٠- أن يباشر- ولى الأمر- بنفسه مشارفة الأمور وتصفح الأحوال لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة.

وينبثق عن الوظيفة الاقتصادية مجموعة هامة من الوظائف لصيقة بموضوعنا إلى حد كبير وهى:

١- العمل على أن يقوم القطاع الخاص:

بفروض الكفاية في الجانب الاقتصادى من صناعات وزراعات وتجارات ومرافق واستصلاح أراضى للصالح العام وقد نص على ذلك الفقهاء كما جاء في كشاف القناع للبهوتى: (الصنائع المباحة المحتاج إليها لمصالح الناس، وحفر الآبار والأنهار وكريها، وعمل القناطر والجسور وأصلاحها، وإصلاح الطرق والمساجد لعموم حاجة الناس إلى ذلك)[١]، وقد بين الفقهاء أن مسئولية تأمين هذه الأمور يقع على عاتق الدولة قال الموصلى في الاختيار (كرى الأنهار العظام على بيت المال، لأن منفعتها للعامة، يكون من مالهم فإن لم يكن في بيت المال شئ أجير الناس على كريهِ، إذا احتاج إلى الكرى، إحياء لحق العامة ودفعاً للضرر عنهم، لكن يخرج الإمام من يطيق العمل ويجعل

(١) البهوتى، كشاف القناع، المطبعة العامرة: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٣١٩هـ، جـ١، ص٦٥١، ٦٥٤.

مئونتهم على المياسير الذين يطيقونه)[١]، وجاء في الدرر: (كرى نهرهم عليك من بيت المال لأنه من حاجة العامة، وإن لم يوجد في بيت المال شئ فعلى العامة... وللإمام أن يجبر الناس على كرية، لأنه نصب ناظرا، وفي تركه ضرر عام)[٢]، وقال الرملى في نهاية المحتاج: (ومما يندفع به ضرر المسلمين والذميين فك أسراهم... وعمارة نحو سور البلد وكفاية القائمين بحفظها، فمؤنه ذلك على بيت المال، ثم على القادرين المذكورين، ولو تعذر استيعابهم خص به الوالى من شاء منهم)[٣]، وقال الغزالى في الإحياء: (فإن الصناعات والتجارات لو تركت بطلت المعايش، وهلك أكثر الخلق، فانتظام امر الكل بتعاون الكل، وتكفل كل فريق بعمل، ولو أقبل كلهم على صفة واحدة لتعطلت البواقى وهلكوا)[٤].

والواقع أن الفقهاء ينصون على أن للحاكم المسلم سلطات واسعة في إشرافه على قيام القطاع الخاص (الناس) بفروض الكفاية في الجانب الاقتصادى من حياتهم ولو تطلب ذلك مقاتلة أهل الحرف والصنائع إذا اتفقوا

(١) الموصلى، الاختيار للتعليل المختار، مطبعة محمد على صبيح: القاهرة، بدون رقم أو تاريخ، جـ٢، ص١٣٥.
(٢) الحنفى، درر الأحكام في شرح غرر الأحكام، المطبعة الكاملية: تركيا، بدون رقم طبعة، ١٣٢٩هـ، جـ١، ص٣٠٩.
(٣) الرملى، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، مطبعة مصطفى البابلى الحلبى: القاهرة: الطبعة الأخيرة، ١٩٦٧م، جـ٥، ص٨٠.
(٤) الغزالى، إحياء علوم الدين، المكتبة التجارية الكبرى: القاهرة، بدون رقم أو تاريخ، جـ٢، ص١٠٦.

على تعطيلها وأدى ذلك إلى اختلال الأحوال الاقتصادية في الأمة، وإيقاع الضرر بهم(١).

وقد بين ابن تيميه وابن القيم أن الناس لا بد لهم من طعام يأكلونه وثياب يلبسونها ومساكن يسكنونها، فإذا لم يكن من ذلك ما يكفيهم احتاجوا لمن يزرع ويصنع ويتجر... كما قررا أن الناس إذا احتاجوا إلى فلاحة قوم أو نساجتهم أو بنائهم صارت هذه الأعمال واجبة عليهم يجبرهم الحاكم على القيام بها إذا أبوا وامتنعوا وذلك بأجر المثل ولا يمكنهم من الزيادة عليه(٢).

ويزيد هذا الأمر- توجيه للقطاع الخاص- وضوحاً دعوة الشريعة إلى الانتفاع بما خلق الله وإيجابها للعمل واعتباره عبادة بل ومن أفضل ضروب العبادة، وتشريع الزكاة وتحريم الفوائد الربوية وتحريم الإسراف والتبذير، وتكامل الأدوار بين الملكية العامة والملكية الخاصة لتحقيق التقدم الاقتصادى في المجتمع عن طريق إقامة المشروعات الاقتصادية الكبرى وإتقان العامل وبَذْل المستطاع في تحسينه وتجويده قواعد تعضد وتدفع الناس إلى استثمار أموالهم وزيادة دخولهم وكلفت الحاكم بالإشراف على هذا الأمر وتأمينه حتى إذا اختار المالك أسلوبا في الاستثمار لا يحقق الكفاءة أو الاستخدام الأمثل والتخصيص الأمثل أو أدى إلى الفقر والضياع كان للحاكم إلزامه بأسلوب يكفل تحقيق الاستفادة من خلال خطط مدروسة تضمن توجيه الأفراد لأنواع من الاستثمار والإنتاج يحتاجها المجتمع وتساهم في زيادة نموه الاقتصادى ويكون ذلك في

(١) د/ عبد السلام العبادى، الملكية في الشريعة الإسلامية، مكتبة الأقصى: عمان، الطبعة الأولى ١٩٧٧م، جـ٢، ص٤١٦- ٤١٧.
(٢) د/ عبد السلام العبادى، الملكية في الشريعة الإسلامية، مكتبة الأقصى: عمان، الطبعة الأولى ١٩٧٧م، جـ٢، ص٤١٦- ٤١٧.

ضوء السياسة الشرعية لكل بلد إسلامى في ضوء ظروفه وطبيعة موارده وتعطيلها وأسباب ذلك التعطيل.

٢- مراقبة النشاط الاقتصادى للأفراد:

فيتم عن طريق جهاز الحسبة فله مراقبة المعاملات المالية والاقتصادية والنهى عن الغش والخيانة وتطفيف المكيال والميزان في الصناعة والتجارة، ومنع صناعة المحرمات كالمسكرات وثياب الحرير للرجال وآلات المعازف والملاهى، ومنع العقود المحرمة كالربا والميسر والغبن والضرر والغش[١].. الخ، فضلاً عن إيجاد التوازن بين القطاع الخاص والقطاع العام والظروف الملائمة والمناخ الاقتصادى والاجتماعى المناسب وتتم مراقبته عن طريق الوازع الدينى والأهداف الدينية للإنتاج، ومن خلال حماية الإطار الأخلاقى للنشاط الاقتصادى، واحترام أصول التعامل، ومطالبة الغرف التجارية التى تمثل مختلف أنشطة القطاع الخاص بمراقبة المقيمين عليها.

٣- ضمان الحاجات الأساسية للسكان مسلمين:

وذميين وهو تأمين الغذاء والكساء والمشروب والمسكن والعلاج لقوله صلى الله عليه وسلم: (من ترك مالاً فلورثته ومن ترك كلا فإلينا)[٢]، وهى من قبيل الضروريات التى لا بد من توفرها لقيام مصالح الدين والدنيا.

وللدولة أن توجه القطاع الخاص بما يحتاجه الناس من مشروعات اقتصادية تضمنتها الخطط التنموية، وتضع لذلك الحوافز التى تجعله يسير في

(١) د/ عبد السلام العبادى، الملكية في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، جـ٢، ص٤١٧.

(٢) ابن حجر، فتح البارى، جـ١١، ص٤٤٤، ومسلم بشرح النووى، جـ١١، ص٦١.

ركاب التنفيذ ويحقق هامش ربح معقول يمكنه من الاستمرار في تقديم نشاطاته، فقد كتب عمر بن عبد العزيز رحمه الله إلى بعض ولاته أن انظر ما قبلكم من أرض الصافية فأعطوها مزارعة بالنصف، وما لم تزرع فأعطوها بالثلث، فإن لم تزرع فأعطوها، حتى تبلغ العشر، فإن لم يزرعها أحد فامنحها)[١].

وتستطيع الدولة أن تضع أيضاً نسبة مقبولة من الربح للمنتجين تحقق لهم عوائد اقتصادية فيكون لها جدوى اقتصادية واجتماعية وفي هذا يطالعنا النص الفقهى التالى: (ينبغى للإمام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشئ، ويحضر غيرهم استظهاراً على صدقهم، فيسألهم كيف يشترون، وكيف يبيعون، فينازلهم إلى ما فيه لهم وللعامة سداد، حتى يرضوا به، ولا يجبرهم على التسعير، ولكن عن رضا، ووجه هذا أنه يتوصل به إلى معرفة مصالح البائعين والمشترين، ويجعل للبائعين في ذلك ما يقوم بهم، ولا يكون فيه إجحاف بالناس، وإذا سعر عليهم من غير رضا بما لا ربح فيه أدى ذلك إلى فساد الأسعار، وإخفاء الأقوات وإتلاف أموال الناس)[٢].

وللدولة في حالات خاصة إجبار القطاع الخاص على إنتاج أو توفير ما يحتاج إليه الأفراد من سلع وخدمات مختلفة وبيعها بقيمة المثل، وفي صدد تدخل الدولة في مجال تفويض القطاع الخاص ومراعاة السلامة عموماً

(١) يحى بن آدم، الخراج، دار المعرفة: بيروت، بدون رقم أو تاريخ، ص٦٣.
(٢) الباجى، المنتقى شرح الموطأ، مطبعة السعادة: القاهرة: بدون رقم طبعة، ١٣٣٢هـ، جـ٥، ص١٩.

للعاملين والسكان[١]، وقد جاء في نهاية المحتاج ما نصه: (ويتصرف كل كل واحد من الملاك في ملكه على العادة في التصرف فإن تعدى في تصرفه عن العادة ضمن ما تولد منه قطعاً أو ظنا قويا)[٢]، ويستأنس بهذا عند منح التصاريح لإقامة المشروعات، ووضع عدد من الشروط، والمواصفات التنظيمية لها، والتى تحقق مصلحة عامة المجتمع، وهو ما جرى عليه النموذج السعودى في تقديم الحفز بأنواعها من أراضى وقروض ميسرة بدون فوائد، وتمتع بإعفاءات مختلفة في الطاقة المحركة والماء واستيراد المواد الخام، والسلع الوسيطة، والسلع الرأسمالية وما عداها، وإعطاء القطاع الخاص أولوية في صدد تنفيذ مشتريات الحكومة.

وفيما يتعلق بالوسائل سنشير هنا إلى الإقطاع فمن ضمن الأهداف الرئيسية للإقطاع الشرعى تفعيل القطاع الخاص، وزيادة دوره في إحداث التنمية الاقتصادية الشاملة، إذ بلغ من حرص الشريعة الإسلامية في هذا المجال، وضع العديد من القواعد، التى تعمل جميعاً على الاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية عامة، ومن عنصر الأرض باعتبار تعلق إقطاع التمليك به على الخصوص علماً بأن القيام بذلك وفق القواعد الشرعية يعمل على إحداث الكثير من الآثار التنموية على الإنتاج والتوزيع والضمان الاجتماعى، وهى أهداف كبرى للنظام الاقتصادى الإسلامى وفيما يلى نلقى الضوء على دور الإقطاع في تفعيل القطاع الخاص.

(١) محمد مكى الجرف، اقتصاديات المشروع الخاص في الاقتصاد ٢:٠٨١ مسلامى، رسالة دكتوراة غير منشورة مقدمه إلى قسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ، ص٧٦.
(٢) الرملى، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، مرجع سابق، جـ٥، ص٣٣٧.

للإقطاع مفاهيم متعددة يهمنا منها إقطاع التمليك، ومن أشمل تعريفات الإقطاع وأدلها مقصوداً تعريف المالكية فهو عندهم: (تسويغ الإمام من الله شيئاً لمن يراه أهلا لذلك، وأكثر ما يستعمل في الأرض، وهو أن يخرج الإمام منها لمن يراه ما يحوزه، إما بأن يملكه إياه فيعمره، وإما أن يجعل له غلته)[١]، وهذا التعريف مشتمل على أهم أنواع الإقطاع وشروطه.

وينقسم الإقطاع إلى إقطاع تمليك وإقطاع إرفاق وإقطاع استغلال، فالتمليك إقطاع للرقبة، والإرفاق يفيد الإجارة لا التمليك كأن يقطع الإمام أرض الخراج لشخص مقابل أجر، أما الاستغلال فهو الانتفاع كأن يقطع الإمام لشخص الخراج، أو العشر ليرتزق به ولا تمليك فيه[٢].

وبين الإقطاع وإحياء الموات صلة تتمثل في أن كل منهما سبباً للملكية ولكل منهما أهمية كبيرة، لأنهما يبرزان المقاصد العامة للشريعة، والحرص الكبير على استخدام عنصر الأرض استخداماً أمثل، وأن الإقطاع يكمل الأحياء فبدافع فردى يتحقق به النفع العام من خلال النفع الخاص أولاً، ويفترقا

(١) د/ محمد الزحيلى، إحياء الأرض الموات، مركز النشر العلمى، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ط١، ١٤١٠هـ، ص٨٥- ٩٠.
وللتفصيل انظر: محمد على الغامدى، دراسة اقتصادية للإقطاع في الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى، ١٤١٠هـ، ص٣ إلى ٧، ٣٥ إلى ٦٤.

(٢) د/ محمد الزحيلى، إحياء الأرض الموات، مركز النشر العلمى، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ط١، ١٤١٠هـ، ص٨٥- ٩٠.
وللتفصيل انظر: محمد على الغامدى، دراسة اقتصادية للإقطاع في الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمه إلى قسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى، ١٤١٠هـ، ص٣ إلى ٧، ٣٥ إلى ٦٤.

في كون الإقطاع إجراء يقوم به ولى الأمر وفق شروطه، اما الأحياء فمرده إلى الحافز الفردى سواء توفر فيه الإذن أم لا.

على أن ما يهمنا هنا إقطاع التمليك لكونه ينهض دليلاً على تفعيل القطاع الخاص، إذ أنه من ضمن أهم الإجراءات والأساليب التنموية التى تهدف إلى الاستفادة الكاملة من عنصر الأرض وخلق نوع من التوازن الاقتصادى في صورة العدالة التوزيعية للدخل والثروات، فضلاً عن أن الشروط الشرعية للإقطاع، وهى عدم تعين مالك المقطع، وعدم تعارض الإقطاع مع مصلحة عامة، وأن يتم من الإمام مع توفر القدرة على تنمية كامل الإقطاع، تنهض خاصة في اشتراط إذن الإمام في تعميق مفهوم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وحث فعاليات القطاع الخاص للنهوض بأعباء تنموية مختلفة لا تقف عند هذا الحد، فهو من الإجراءات التى تستطيع الدولة من خلالها التأثير في الحياة الاقتصادية وفق معطيات النظام الاقتصادى الإسلامى[١].

ويصل الإسلام بهذا الإجراء التدخلى الذروة، وهو يشترط القدرة على التنمية، ويعطى المدة المحددة للاستفادة من هذا العنصر، بما يعنى تعظيم استخدام الموارد الاقتصادية وعدم تعطيلها عموماً، فيكثر الرزق ويعم الخير، ويعكس ما سبق آثاره التنموية خاصة في المجالات الإنتاجية والمالية والعدالية وتوظيف العمل، ففى مجال الإنتاج يعمل على زيادة حجمه من خلال ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية عامة، والاهتمام بالملكية الخاصة وتوسيع دائرتها، وزيادة القدرة الشرائية لدى الأفراد الذين أقطعوا وعلى توجيه بنيانه وفق

(١) د/ محمد الزحيلى، إحياء الأرض الموات، مرجع سابق، ص٩٢.
- محمد على الغامدى، دراسة اقتصادية للإقطاع، مرجع سابق، ص١٥-٣٤.

الأولويات الإسلامية المعروفة، وتخصيص الموارد في وضع أمثل يتوخى الحلال، ويعمل في دائرته وفق احتياجات المجتمع، فضلاً عن إيجاده- الإقطاع- مزيداً- من فرص العمل وهو ما ينعكس على الإنتاجية الحدية للأيدى العاملة، فيعمل على رفعها على اعتبار أن الإسلام يمقت البطالة، والعجز والكسل ويسد منافذها، وللإقطاع آثار على مالية الدولة إذ يعمل على زيادة إيراداتها خاصة فيما يتعلق بإقطاع المعادن إقطاع استغلال، يدر عائداً على ميزانية الدولة ويرشد النفقات لإمكانية تقديم الإقطاع في شكل منح وإعانات عينية(١)، بدلاً من استخدام الحوافز النقدية وهو ما ينعكس على القطاع الخاص إيجاباً، فيعمل على تعزيز دوره في التنمية الاقتصادية، فضلاً عن أثره العدالى على توزيع الموارد الاقتصادية بمنع إقطاع الأساسى منها، والاهتمام بالطبقات الفقيرة حال الإقطاع للمساهمة في تحقيق التوازن الاجتماعى، وتحديد مساحة الإقطاع بالقدرة على الإعمار، وكذا مدته بثلاث سنين.

وفي جماع ما سبق ولكون الإقطاع إجراء تستطيع الدولة من خلاله توجيه فعاليات القطاع الخاص تطالعنا النصوص التالية:

يقول أبو يوسف رحمه الله: (ولا أرى أن يترك الإمام أرضاً لا ملك لأحد فيها أو عمارة حتى يقطعها فإن ذلك أعمر للبلاد وأكثر للخراج)(٢).

(١) د/ محمد الزحيلى، إحياء الأرض الموات، مرجع سابق، ص٩٢.
- محمد على الغامدى، دراسة اقتصادية للإقطاع، مرع سابق، ص١٥-٣٤.

(٢) أبو يوسف، الخراج، ومكتبتها، القاهرة: ١٣٩٦هـ، ص٦١.

ويرى الماوردى: (أن من أهم وظائف الإمام وواجباته عمارة البلدان باعتماد مصالحها وتهذيب سبلها ومسالكها)[١].

ويقول ابن حزم: (ويأخذ السلطان الناس بالعمارة وكثرة الغراس، ويقطعهم الإقطاعيات في الأرض الموات، ويجعل لكل أحد ملك ما عمر ويعينه على ذلك)[٢].

وبالنظر إلى نظام إقطاع الأرض في المملكة العربية السعودية نجد انه يتفق مع نصوص، وأحكام الإقطاع الشرعى، ويحقق الكثير من الآثار التنموية المختلفة، في مقدمتها الآثار المختلفة على القطاع الزراعى، ومنها الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتى في القمح، واستصلاح مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية، التى كانت معطلة، وتحويلها إلى أراضى منتجة، وإنشاء العديد من المشاريع الزراعية، والشركات الزراعية اعتماداً على هذا النظام، وهو ما ساهم بفاعليه في نجاح هذه المشروعات، وزيادتها وتحقيقها قيمة مضاعفة للاقتصاد الوطنى، وعلى قطاع الإسكان، إذ تضامن نظام إقطاع الأراضى مع قروض صندوق التنمية العقارية في الارتقاء برفاهية المواطن، وحصوله على المسكن المربح كأحد المتطلبات الأساسية للإنسان في أى عنصر، ولجميع ما سبق آثار في توفير العمل الناجمة، من قيام تلك المشروعات[٣].

(١) الماوردى، أدب الدنيا والدين، تحقيق وتعليق: مصطفى السقا، دار الفكر: بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣١٥هـ، ص١٥١.
(٢) ابن حزم، المحلى تحقيق د/ عبد الغفار البندارى، دار الفكر، بيروت: بدون رقم طبعة ١٤٠٨هـ، جـ٧، ص٧٨.
(٣) للتفصيل انظر: محمد على الغامدى، دراسة اقتصادية في الإسلام، مرجع سابق، ص٢٠٨- ٢٦٦.

المبحث السابع

"أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على تفعيل القطاع الخاص"

يمكن النظر إلى الآثار التى يحدثها تفعيل القطاع الخاص، في الخطط التنموية ضمن مجموعة من الأبعاد بعضها عقدية وبعضها اقتصادية متنوعة، ونستطيع تبين ذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: الآثار العقدية:

تتمثل مجمل الآثار العقدية التى يحدثها التفعيل عموماً، في تحقيق التَّواؤُم المناسب بين معطيات الاقتصاد الإسلامى وأسسه ومرتكزاته المختلفة، وفي أن هذا التفعيل ينسجم إلى حد كبير مع دعوة الإسلام الراسخة، والتى تبنى على أن الاقتصاد الإسلامى يقوم على أصل رئيسى يجعل من دور أصحاب الفعاليات (النشاطات) الاقتصادية جهداً رئيساً في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامى في مجملها، والهدف المطلوب من الإعمار والتنمية الاقتصادية، ومدار ذلك يلتقى مع أن الحرية الاقتصادية المتوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية هى الأساس والقاعدة، وأن ما يدور مع الشطط، والتجاوز فيها، لا يعدو كونه مجرد استثناء يرد على ذلك الأصل وهو التدخل.

وتتجه هذه الأهداف العقدية إلى تحقيق مهام الخلافة والعبادة الصحيحة للحق جل وعلا، عملاً بقوله تعالى: **{وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ}**[1]، ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (فإن الأصل أن الله تعالى إنما خلق الأموال إعانة على عبادته لأنه إنما خلق الخلق لعبادته)[2]، هذا فيما

(١) محمد بن الحسن الشبيانى، الاكتساب في الرزق المستطاب، تحقيق: سهيل زكار، بدون ناشر، ط١، ١٤٠٠هـ، ص٦١.
(٢) ابن تيمية، السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص٥٣.

يخص الشعائر التعبدية يضاف إليها نشاط الفرد من اعتقاد وفكر وعمل إذا قصد بها وجه الحق تبارك وتعالى، أى أن العبادة تتسع لتشمل عمارة الأرض، وقضايا التسخير والسعى والكد والكدح لتحصيل الرزق، واكتشاف أسرار الكون، فكل ذلك من قبيل العبادة إذا قصد بها وجه الله تعالى(١).

معنى ما سبق أن تنفيذ معطيات الشريعة الإسلامية في جانبها الاقتصادى يحقق مجموعة من الآثار المختلفة منها ما يهتم بالناحية الأخروية، في نيل الثواب والأجر من الحق تبارك وتعالى، وأخرى دنيوية اقتصادية سيتم بحثها لاحقاً، تعمل جميعاً على بناء المجتمع الفاضل الذى ينشده الإسلام للمنتمين إليه، وهو ما يعكسه الهدف الاستراتيجى في كافة الخطط التنموية السعودية، الذى يهتم بالمحافظة على العقيدة الإسلامية والقيم الإسلامية.

ثانياً: الآثار الاقتصادية

نستطيع القول أن تفعيل القطاع الخاص يحدث مجموعة من الآثار الاقتصادية التى تحتاج إلى مجال بحثى منفرد، لكونها تتغلغل في كافة مناحى الحياة المختلفة، غير أن هذا لا يمنع البحث فيما تتشكل منه هذه الآثار على النحو التالى:

١- الآثار على مستوى التوظيف:

بالنظر إلى الخطط الخمسية السعودية في مجموعها نجد اتجاهين في هذا الأمر، أحدهما: ركز على استقدام الأيدى العاملة للنهوض بأعباء التنمية الاقتصادية ومعطياتها الرئيسية في القطاعين العام والخاص، بما استلزم توفيرها بالكم والكيف المناسبين من الخارج وهذا على مدار الخطتين الأولى

(١) د. على عبد الرسول، المبادئ الاقتصادية في الإسلام، دار الفكر العربى: القاهرة، ط٢، بدون تاريخ، ص٧٥.

والثانية، وشيئاً ما في الخطة الثالثة، والثانى: هو إيجاد الفرص الوظيفية المختلفة، وفقاً لمبدأ تكافؤ الفرص في القطاع العام، ثم في القطاع الخاص على وجه الخصوص بعد استيعاب القطاع العام للكثير من الأيدى العاملة المعدة إعدادا جيداً، وتلك المدربة بنفس الدرجة، فيما عرف بالسعودة، ويقع على عاتق القطاع الخاص في الفترة الراهنة والمستقبلة، إيجاد المزيد من الفرص لتشغيل الأيدى العاملة السعودية في الأجلين المتوسط والطويل، وهذا من باب التعاون على البر والتقوى، فضلاً عن كون العمل عبادة ومن أفضل ضروب العبادة، ويتلاقى دور القطاع الخاص مع دور القطاع العام في تحقيق مفهوم العبادة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يساهم ذلك في منع حدوث البطالة على المستوى الكلى، والتى نحمد الله لعدم تعرض اقتصادنا لها في الفترة الحالية، ومعلوم أن الإسلام دين عمل، لا دين بطالة وعطالة، وقد سد الإسلام كافة البواعث المفضية إلى تحقيق مثل هذه البطالة.

٢- يعمل تعزيز دور القطاع الخاص في الخطط التنموية:

على المساهمة في تحقيق هدف رئيسى للاقتصاد الإسلامى، يقع على قائمة الأهداف الكلية للتخطيط في المملكة العربية السعودية، وهو تحقيق العزة والكرامة والقوة للمسلمين عموماً (التنمية الشاملة المتوازنة)، وتحقيقه يترتب على عقد الاستخلاف الذى كلفنا به الله تعالى لعمارة الأرض وإصلاحها، قال تعالى: **{هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنْ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا}**[1] أى طلب منكم عمارتها والإفادة منها وضمن ذلك بالتسخير وقوله سبحانه: **{وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ**

(١) سورة هود، الآية رقم ٦١.

بَعْدَ إِصْلاحِهَا}[1]، ويتم ذلك في الأبعاد المختلفة التى تشمل توفير الحاجات الأساسية، وتنمية القوى البشرية تحقيقاً لمفاهيم العزة والكرامة[2].

ولا يقع تحقيق ذلك الهدف على القطاع العام ا لذى قام بجهود كبيرة تشهد لها نتائج تنفيذ الخطط التنموية فقط، ولكن على القطاع الخاص الدور البارز فيه، على اعتبار أن القيام بتحقيق المهام التنموية، من أخص واجباته بعد قيام الدولة بتهيئة السبل والأسباب لذلك، وعلى ذلك نص الماوردى بقوله: (إن عمارة البلدان باعتماد مصالحها وتهذيب سبلها ومسالكها من مسئوليات الحاكم القيام بها)[3].

٣- للتفعيل دور بارز في توسيع دائرة الاستثمار الوطنى:

واجتذاب المدخرات المحلية، وصبها في مسالك استثمارية تثبت الدراسات الاقتصادية المتعلقة بمناقشة أفكارها وخططها العامة جدواها، ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، التى تتوخاها الخطط التنموية على الاقتصاد الوطنى في مجموعه، فضلاً عن تجنيب رؤوس الأموال السعودية مخاطر التقلبات، وانخفاض قيمتها في أسواق المال الأجنبية، وهو من ناحية أخرى يعمل على توطين تلك الاستثمارات في بيئتها السعودية، لتساهم مساهمة فعالة في خلق نمو اقتصادى ذو أبعاد شمولية وتوازنية، ويعمل على توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودى، عن طريق زيادة الموارد في

(١) سورة الأعراف، الآية ٥٦.
(٢) د. محمد عمر زبير، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامى، البنك الإسلامى للتنمية، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب: جدة، محاضرة منشورة، ١٤١٧هـ، ص١٣.
(٣) الماوردى، أدب الدنيا والدين، مرجع سابق، ١٣٧٥هـ، ص١٣٩.

السوق السعودية، وهو ما تحرص الدولة عليه من خلال خططها التنموية، وقد أكده خادم الحرمين الشريفين عند افتتاحه للمؤتمر الثانى لرجال الأعمال السعوديين، فحث أصحاب رؤوس الأموال السعوديين بأن يجعلوا الهدف الرئيسى الأول لقراراتهم الاستثمارية استثمار رأس المال الوطنى داخل المملكة(١)، وكل ما سبق يعمل على تشجيع الاستثمار، وفق التوجيهات الإسلامية في ذلك، إذ يقول صلى الله عليه وسلم: "اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الصدقة"(٢)، وتعزيز لدور المدخرات المحلية للحث الدائم على تعزيزها، ومن ثم تنميتها وفي ذلك يقول صلى اللَّه عليه وسلم: "أمسك عليك بعض مالك فهو خير"(٣)، ويقول صلى اللَّه عليه وسلم أيضاً: "إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير لك من أن تذرهم عالة يتكففون الناس"(٤).

٤- في بعض الحالات يؤدى تولى الدولة لمهام تنفيذ الخطط التنموية:

إلى الإسراف في الإنفاق العام، وتعانى الكثير من الدول النامية من ذلك، وتفعيل القطاع الخاص، وهو الاتجاه الذى تتبناه مسيرة التنمية والتخطيط في المملكة، تعمل على التقليل من حجم الإنفاق العام، وهو ما بدا واضحاً خلال

(١) ندوة دور القطاع في التنمية التى عقدتها وزارة التخطيط في الفترة من (٩- ١١ جمادى الأولى) ١٤٠٩هـ، ص٤١.
(٢) الإمام مالك، الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقى، دار إحياء الكتب العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٧٠م، ج١، ص١٩٢ في كتاب الزكاة، باب في زكاة أموال الأيتام، وفي مجمع الزوائد للهيثمى (٣، ص٦٧، كتاب الزكاة، باب زكاة أموال اليتامى، إسناد صحيح.
(٣) ابن الأثر الجزرى، جامع الأصول في أحاديث الرسول، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ، ج٤، ص٦٢٧.
(٤) المرجع نفسه، ج١١، ص٦٢٩.

الخطط التنموية في الخطط الثلاث الأولى، لقيام الدولة ببناء واستكمال بناء التجهيزات الأساسية الضرورية لقيام تنمية اقتصادية واقعية، وتوارى في الخطط الخمسية اللاحقة، بما يعنى أن تفعيل دور القطاع، وزيادة دوره في العملية التنموية، يعمل على تقليل حجم الإنفاق العام، وليساهم في حل عجز الميزانية العامة للدولة(١).

٥- يعمل تفعيل القطاع الخاص:

في الخطط التنموية من الناحية التنفيذية إلى إذكاء روح المنافسة الشريفة في الاقتصاد الوطنى، بما يعمل على تقديم السلع والخدمات بأفضل الأسعار الممكنة، ويرفع من قيمة السهم بشكل يعود على المستثمرين بالنفع، ويساعد على تجميع رأس المال الإضافى في حالة احتياج الشركات، إلى ذلك للتوسع، أو التجديد فيما يعرف بالمنافسة المالية، وهو ما يؤدى إلى رفع الكفاءة الإنتاجية(٢)، وتشجيع قوى المنافسة في السوق المحلية، ومع الاحتكارات، وتحسين مستويات الجودة والنوعية، والإنتاجية، وتخفيض نفقات الإنتاج عموماً(٣)، ومعلوم أن الإسلام يتوخى المنافسة الشريفة، ويترك لقوى السوق (ميكانيكية جهاز الثمن)، التفاعل بحرية تامة لتحديد الأسعار، التى تعبر عن تجاذب قوى العرض والطلب، ويكفل عدم اقتران ذلك بوسائل غير مشروعة.

(١) المؤتمر الثانى لرجال الأعمال السعوديين (أبها، ٥- ٧ رجب ١٤٠٥هـ) وهى بداية تطبيق الخطة الرابعة وتكريس الاهتمام بالقطاع الخاس، ص٤٠.
(٢) ندوة دور القطاع الخاص في التنمية التى عقدتها وزارة التخطيط في الفترة من (٩- ١١ جمادى الأولى) ١٤٠٩هـ، ص١٤٧.
(٣) تقييم البدائل الإجرائية لتوسيع قاعدة الملكية، معهد التخطيط القومى: القاهرة، ١٩٩٦م، ص٢٣.

٦-من ضمن الآثار الهامة التى يحدثها تفعيل القطاع الخاص في الخطط التنموية

تقليل الفقد والضياع الاقتصادى، لأن الإدارة في القطاع الخاص أكثر حرصاً على اتباع طرق الرشد الاقتصادى، في إطار مبدأ التكلفة والعائد، ولأن السعى نحو تحقيق الربح، كهدف هام للقطاع الخاص لا يتأتى إلا من خلال خفض التكاليف إلى حدها الأدنى[١]، والاقتصاد الإسلامى ينهى عن ذلك يقول تعالى: **{وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ}**[٢]، وقوله سبحانه: **{وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ}**[٣]، وقد نهى الرسول ﷺ (عن قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال)[٤]، وهذه المضامين هدف رئيسى من أهداف التخطيط في المملكة العربية السعودية، إذ أنها تسعى إلى تحقيق الكفاءة بكافة أبعادها سواء كانت فنية تستهدف الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، أو ديناميكية تعمل على زيادة اكتشاف المزيد من الموارد وتحسين إنتاجيتها بما يحقق النمو الاقتصادى، أو ثابتة تعنى بالتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، أو كفاءة توزيعية تنظر إلى مردود هذا القطاع أو القيمة المضافة لها في ضوء قيم بقية القطاعات الأخرى، أو كفاءة إنتاجية تبين العلاقة بين مستلزمات الإنتاج، والمردود، أى كيف نحصل على أقصى عائد بأقل تكلفة ممكنة[٥]، وتجنب الفقد والضياع في الموارد الاقتصادية على الجملة.

٧- يعمل تفعيل القطاع الخاص في الخطط التنموية:

---

(١) معهد التخطيط القومي: القاهرة، ١٩٩٦م، ص٢٣.
(٢) سورة الأعراف، الآية رقم ٣١.
(٣) سورة البقرة، الآية رقم ٢٠٥.
(٤) البخارى بحاشية السندى، ج٤، ص١٢٤، كتاب الرقاق، باب ما يكره من قيل وقال.
(٥) د.فاروق أخضر، التخصص في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص٢٤٠ ومابعدها

على تحقيق مضامين وأهداف التوازن الاجتماعى إسلامياً والتى تقضى بكراهة تركز الثروة في يد طبقة صغيرة داخل المجتمع الإسلامى بناء على قوله تعالى: **{كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ}**(١)، مع إيمانها بأن التعاون سنة من السنن الكونية بين بنى البشر لقوله تعالى: **{وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ}**(٢)، وتستهدف الخطط التنموية في السعودية تحقيق ذلك والتأكد عليه، ومساهمة القطاع الخاص وإشراكه في تنفيذ الخطط التنموية يعمل على ترسيخ هذا المضمون ويساهم بطريقة فاعلة في إيجاد التوازن الاجتماعى، والتوازن الإقليمى، والتوازن العدالى، الذى تسعى مسيرة التخطيط في السعودية إلى تحقيقه، ومعلوم أن تلك المضامين من القضايا المركزية التى يهدف الاقتصاد الإسلامى من خلال مناهجه ووسائله الوصول إليها، والأنصار من خلال المؤاخاة، وخص المهاجرين بفئ بنى النظير، ورسخها عمر ﷺ عندما امتنع عن توزيع أرض السواد لتحقيق المصالح الحاضرة والآجلة(٣).

(١) سورة الحشر، الآية رقم ٧.
(٢) سورة الزخرف، الآية رقم ٣٢.
(٣) د. محمد عمر زبير، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامى، مرجع سابق، ص١٦ وما بعدها.

الخاتمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبى بعده، وبعد:

فبعد أن طوفنا خلال الصفحات السابقة، في مسيرة تفعيل القطاع الخاص، في خطط التنمية السعودية، نستطيع أن نضع بعض النتائج والتوصيات، التى يمكن توصيفها وتصنيفها كالتالى:

أولاً: النتائج:

يمكن ذكر أهمها كما يلى:

١- منهجية التخطيط في المملكة العربية السعودية متوافقة مع منهجية التخطيط في الاقتصاد الإسلامى، ولا غرابة في ذلك، فالمملكة دولة إسلامية تتخذ من العقيدة الإسلامية قاعدة وأساس، وقد انعكس ذلك بطريقة واضحة على كافة الجوانب المشكلة للعقيدة، ومنها الجانب الاقتصادى.

٢- استطاع القطاع الخاص من خلال تفعيله في الخطط التنموية، ودعم الدولة المتواصل والكبير له أن يشكل رافداً من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعامة رئيسية لجهود الدولة في تنفيذ الخطط التنموية.

٣- في الإسلام يجب أن يكون النشاط الاقتصادى خاصاً، إلا في حالات محدودة، وهى عدم قدرة القطاع الخاص على القيام بأعمال بذاتها، لضخامة تكاليفها وانخفاض العائد منها، كمشروعات رأس المال الاجتماعى أو لقيام القطاع الخاص بها استغلال لحاجة الناس، وهو ما اتضح من خلال عرض الخطط التنموية.

٤- يتبوأ القطاع الخاص منزلة هامة في الاقتصاد السعودى، يشهد لذلك الكثير من المقاييس التى سقنا طرفاً منها، خلال تحليل الخطط التنموية، سواء تعلقت بمساهمة في الناتج القومى، أو من حيث حجم موجوداته، أو من حيث عدد الشركات والمصانع المختلفة.

٥- هيكل الحوافز والدعم المتواصل والكبير من حكومة خادم الحرمين الشريفين، يكاد يكون فريداً في نوعه وطبيعته، فالدولة تشجع القطاع الخاص وبسخاء كبير على تحمل الأعباء التنموية، وعلى القيام بالدور المطلوب منه، وهذا مكن القطاع الخاص من أداء الدور الموكول له في العملية التنموية.

٦- واكب تفعيل القطاع الخاص مسيرة الخطط التنموية السعودية منذ البداية، وهو انعكاس لتنفيذ معطيات النظام الاقتصادى الإسلامى، وازدواج ملكية وسائل الإنتاج، ولكنه بدا واضحاً منذ الخطة الرابعة، وأشد وضوحاً في الخطتين الخامسة والسادسة، لإيمان الدولة بقدرة القطاع الخاص، بعد أن هيأت له التجهيزات الأساسية اللازمة لقيام أية تنمية يرجى لها النجاح، ولا أدل على ذلك من استحداث إدارة للقطاع الخاص في وزارة التخطيط.

ثانياً: التوصيات:

يمكن تصور أهمها فيما يلى:

١- قيام القطاع الخاص بالدور المطلوب منه وزيادة مساندته للدولة في القيام بالأعباء التنموية.

٢- الاستفادة قدر الإمكان من المزايا والحوافز التى تتيحها الدولة للقطاع الخاص بما يعود بقيمة مضافة ونفع اقتصادى على المستوى الكلى.

٣- أهمية زيادة تفاعل القطاع الخاص وتواصله مع بعضه البعض من خلال المؤتمرات والندوات والنشرات لدراسة الأوضاع الاقتصادية وتحليل المشكلات وإيجاد السبل الملائمة لاحتوائها وحلها.

٤- قيام القطاع الخاص بدراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات الاقتصادية، لإثبات جدواها وتحقيقها للأهداف الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

٥- توطين الأموال السعودية المهاجرة، والاستفادة القصوى منها فيما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطنى، وإيجاد القنوات الاستثمارية في شكل شركات مساهمة أو ما عداها، القادرة على امتصاص مدخرات كل من القطاع العائلى والقطاع الخاص.

والله من وراء القصد وهو الهادى إلى سواء السبيل،،

قائمة المراجع المباشرة

١- القرآن الكريم.
٢- أخضر، فاروق، تخصيص الاقتصاد السعودى بين النظرية والتطبيق، الشركة السعودية للأبحاث والنشر: جدة، بدون رقم طبعة، ١٤١٥هـ.
٣- ابن آدم، يحى، الخراج، دار المعرفة: بيروت، بدون رقم أو تاريخ.
٤- ابن الأزرق، بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق: على سامى النشار، بدون ناشر أو رقم أو تاريخ.
٥- الألبانى، محمد ناصر، سلسلة الأحاديث الضعيفة، المكتب الإسلامى: بيروت، ط٤، ١٣٩٨هـ.
٦- ابن أنس، مالك، الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقى، دار إحياء الكتب العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٧٠م.
٧- بابلى، محمود، خصائص الاقتصاد الإسلامى وضوابطه الأخلاقية، المكتب الإسلامى: بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
٨- الباجى، سليمان بن خلف، المنتقى شرح الموطأ، مطبعة السعادة: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٣٣٢هـ.
٩- البهوتى، منصور، كشاف القناع عن متن الإقناع، المطبعة العامرة: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٣١٩هـ.
١٠- تقييم البدائل الإجرائية لتوسيع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال، معهد التخطيط القومى: القاهرة، يناير ١٩٩٦م، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٩٨).
١١- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، السياسة الشرعية في إصلاح الراعى والرعية، دار الشعب: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٣٩١هـ.

١٢- الثمالى، عبد الله، الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادى في الإسلام، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية، جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ.
١٣- الجزرى، ابن الأثير، جامع الأصول من أحاديث الرسول، دار الفكر: بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
١٤- الجرف، محمد مكى، اقتصاديات المشروع الخاص في الاقتصاد الإسلامى، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قم الدراسات العليا الشرعية، جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ.
١٥- ابن حزم، على بن سعيد، المحلى بالآثار، تحقيق: د/ عبد الغفار البندارى، دار الفكر: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٤٠٨هـ
١٦- الحنفى، القاضى محمد، درر الأحكام في شرح غرر الأحكام، المطبعة الكاملية: تركيا، بدون رقم طبعة، ١٣٢٩هـ.
١٧- ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، دار القلم: بيروت، ط٤، ١٩٧٤م.
١٨- الدمشقى، أبو جعفر، الإشارة إلى محاسن التجارة، تحقيق: البشرى الشوربجى، مكتبة الكليات الأزهرية: القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ.
١٩- الرمانى، زيد محمد، خصائص النظام الاقتصادى في الإسلام، كتاب شهرى يصدر عن رابطة العالم الإسلامى: مكة المكرمة، السنة الخامسة عشرة، (رجب ١٤١٧هـ) (العدد ١٧٥).
٢٠- الرملى، شمس الدين، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، مطبعة مصطفى البابلى الحلبى: القاهرة، الطبعة الأخيرة، ١٩٦٧م.
٢١- زبير، محمد عمر، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامى، البنك الإسلامى للتنمية، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب: جدة، محاضرة منشورة، ١٤١٧هـ.

٢٢- الزحيلى، محمد، إحياء الأرض الموات، مركز النشر العلمى، جامعة الملك عبد العزيز: جدة، ط١، ١٤١٠هـ.
٢٣- السرخسى، شمس الدين، المبسوط، دار المعرفة: بيروت، ط٢، بدون تاريخ.
٢٤- الشاطبى، أبو إسحاق، الموافقات في أصول الأحكام، دار الفكر: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٣٤١هـ.
٢٥- الشيبانى، محمد بن الحسن، الاكتساب في الرزق المستطاب، تحقيق: د/ سهيل زكار، بدون ناشر، ط١، ١٤٠٠هـ.
٢٦- العبادى، عبد السلام، الملكية في الشريعة الإسلامية، مكتبة الأقصى: عمان، ط١، ١٩٧٧م.
٢٧- عبد الرسول، على، المبادئ الاقتصادية في الإسلام، دار الفكر العربى: القاهرة، ط٢، بدون تاريخ.
٢٨- عبد الله، محمد حامد، النظم الاقتصادية المعاصرة، عماده شئون المكتبات: جامعة الملك سعود: الرياض، ط١، ١٤٠٧هـ.
٢٩- العسال، أحمد، عبد الكريم، فتحى، النظام الاقتصادى في الإسلام (مبادئه وأهدافه) مكتبة وهبة: القاهرة، ط٣، ١٤٠٠هـ.
٣٠- عفر، محمد، الغامدى، محمد، أصول الاقتصاد الإسلامى، دار الفتح للإعلام العربى: القاهرة، ط١، ١٤٠٠هـ.
٣١- العنانى، حسن، خصائص إسلامية في الاقتصاد، المعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الإسلامى، بدون رقم أو تاريخ.
٣٢- الغزالى، أبو حامد، إحياء علوم الدين، المكتبة التجارية الكبرى: القاهرة، بدون رقم أو تاريخ.

٣٣- الغزالى، عبد الحميد، حول المنهج الإسلامى في التنمية الاقتصادية، دار الوفا: المنصورة، ط١، ١٤٠٩هـ.
٣٤- الغامدى، محمد سعيد، التخطيط للتنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منه، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية، جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ١٤١٠هـ.
٣٥- الغامدى، محمد على، دراسة اقتصادية للإقطاع في الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية: جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ١٤١٠هـ.
٣٦- قحف، محمد منذر، الاقتصاد الإسلامى، دار القلم: الكويت، ط١، ١٣٩٩هـ.
٣٧- قطب، سيد، خصائص التصور الإسلامى ومقوماته، دار الشروق: بيروت، ط٨، ١٤٠٣هـ.
٣٨- الماوردى، على بن حبيب، أدب الدنيا والدين، تحقيق وتعليق: مصطفى السقا، دار الفكر: بيروت، ط٣، ١٣٩٥هـ.
- الماودرى، على بن حبيب، الأحكام السلطانية، المطبعة السلفية: القاهرة، بدون رقم أو تاريخ.
٣٩- المبارك، محمد، نظام الإسلام (الاقتصاد مبادئ وقواعد) دار الفكر: بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ.
٤٠- المزنى، مختصر المزنى مع الأم، الدار المصرية للتأليف والترجمة: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٣٢١هـ.
٤١- ملخص ورقة علم حول التخصيص في المملكة العربية السعودية (الآثار الاقتصادية والخطوات العملية) المؤتمر الرابع لرجال الأعمال السعوديين(أبها ٥-٧ رجب ١٤٠٥هـ الموافق ٢٦-٢٨ مارس ١٩٨٥م)

٤٢- المؤتمر الثانى لرجال الأعمال السعوديين (أبها ٥- ٧ رجب ١٤٠٥هـ الموافق ٢٦- ٢٨ مارس ١٩٨٥م).
٤٣- المودودى، أبو الأعلى، أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة، ترجمة: محمد حداد، بدون ناشر، ط٣، ١٣٩١هـ.
٤٤- الموصلى، عبد اللّه محمد، الاختيار لتعليل المختار، مطبعة محمد على صبيح، :القاهرة، بدون رقم أو تاريخ.
٤٥- النبهان، محمد فاروق، أبحاث في الاقتصاد الإسلامى، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
٤٦- ندوة دور القطاع الخاص في التنمية، وزارة التخطيط: الرياض، (٩- ١١ جماد الأولى ١٤٠٩هـ).
٤٧- الهمشرى، مصطفى، النظام الاقتصادى في الإسلام، دار العلوم: الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ.
٤٨- الهيئة المركزية للتخطيط، خطة التنمية الأولى (١٣٩٠- ١٣٩٥هـ).
٤٩- وزارة التخطيط، خطة التنمية الثانية (١٣٩٥- ١٤٠٠هـ).
٥٠- وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠- ١٤٠٥هـ).
٥١- وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ).
٥٢- وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ).
٥٣- وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة (١٤١٥- ١٤٢٠هـ).